نظرية امارتيا سين في العدالة و نتائج تطبيقها على العدالة الإنتقالية

م.م. تحسين حمه سعيد شمس الدين/كلية القانون والسياسة / جامعة التنمية البشرية

المقدِّمة

تعتبر نظرية آمارتيا سين آخر نظريات العدالة لأشهر فيلسوف دارس أطول مدة مفهوم العدالة حيث أضحى أكثر من خمسين سنة من عمره يحاول كشف حقيقة هذا المفهوم وهو أمارتيا سين فيلسوف الاقتصاد وفيلسوف السياسة والقانون الحاصل على جائزة نوبل للإقتصاد في السنة ١٩٩٨م، و نظريته في العدالة تعتبر آخر إبداع في فلسفة الاقتصاد والسياسة وتعتبر أكبر إبداع نظري وفلسفي في القرن العشرين اهتم به غير المشغولين بموضوعه بعد نظرية العدالة لجون راولز الفيلسوف المشهور بفيلسوف العدالة، بل أن نظرية أمارتيا سين للعدالة(فكرة العدالة) تعتبر انقلابا على نظرية جون راولز، وفي الحقيقة ردا على تلك النظرية مبينا نواقصهافركّز أمارتيا سين على مفهوم الحرية والقدرة على الاختيار في الحياة في نظريته بدل التركيز على العدالة المؤسَّساتية (عدالة المؤسَّسات العامة هي الأساس) التي ركز عليها راولز ومن ثم اهتم أمارتيا سين بالتنمية والتنمية البشرية، فكانت نتيجة هذا الاهتمام إبداع نظرية أمارتيا سين في التنمية (التنمية كحرية) التي حصل بها على جائزة نوبل في الاقتصاد، ولهذا أن العلاقة بين نظرية أمارتيا سين في العدالة ونظريته في التنمية علاقة تكامل وهما وجهان لعملة واحدة، ولهذا لايمكن لمن يبحث في نظريته عن التنمية التجنب عن نظريته عن العدالة.

الموضوع الأساسي لنظرية العدالة لأمارتيا سين هو العدالة والعدالة الإجتماعية ولكن العدالة لا تختصر على المؤسَّسات السياسية العامة للدولة بحيث يمكن أن تكون أساسا للنظام السياسي والقانوني الداخلي العام للمجتمع كما كان يدعي جون راولز، بل يرى سين بأن التركيز على تلك المؤسسات لاتحصل منه أي نتائج غير نفي العدالة وتعميق الظلم وتوسيع المسافة بين المستفيدين القليلين والأكثرية الفقيرة المحرومة سواء داخل المجتمعات المتنوعة المعاصرة أو على المستوى العالمي والمجتمع الدولي، هذا وإن كنا غير متفقين على معنى واحد لمفهوم العدالة فإننا متفقون حول المجالات والمواقع التي توجد فيها الظلم وأصبحت مشاكل للإنسانية يجب عليها الوقوف لمحاربتها كمشكلة الفقر والمرض والجهل و خاصة في البلدان النامية، والبلاد في المرحلة الانتقالية إلا أن هذا ليس معناه أن يستهان بدور المؤسَّسات العامة في هذا المجال وخاصة دور المؤسّ ّسات التشريعية ومنها التشريعات المالية العامة، حيث لايمكن لأي أحد أن ينكر دور دعامة مهمة كالمال في عملية التنمية وتثبيت العدالة في المجتمع. فإن كان معرفة حقيقة الأشياء المحسوسة والمفاهيم المعنوية استعداد أصيل في الإنسان، فمعرفة مفهوم غير معلوم من مقتضيات القوة العلمية عند الإنسان، فكيف الحال إذا كان

هذا المفهوم من المفاهيم المهمة التي يحتاج إليها الإنسان لتدبير حياته مع الآخرين في المجتمع . كما ان في المراحل التي تمر المجتمعات المتحولة يكون التركيز عل مفهوم العدالة اكثر أهمية ، ولهذا ظهر مفهوم العدالة الانتقالية في الدراسات السياسية والقانونية مكانة خاصة حتى يكون تحقيق عملية الانتقال بنجاح، الا ان امكانية هذا التحول تطرح أسئلة متنوعة منها القضايا التي يجب مراعاتها والآليات التي يجب ان تتبع حتى تتحق تلك العدالة المتعلقة بهذه المرحلة الحساسة في المجتمعات المتنقلة من مرحلة الحكم الشمولي الى نظام ديموقراطي

ومن ثم يظهر أهمية النظريات العدالة التي تبين مكونات وضروريات المرحلة الجديدة وتقدم النماذج وتكوين الآليات لتحقيق الانتقال والتغيير المنشود ومن هنا حاولنا أن نبين ما يمكن ان تقدمه لنا نظرية آمارتيا سين في العدالة للعدالة الانتقالية التي تحتاجها كثير من مجتمعات المنطقة التي يعاني أكثر مواطنيهم من عدم توفير الحاجات الاساسية للإنسان بل يعيش ملايين منهم تحت خط الفقر وتحت حالات المعانات والاحساس بالظلم الذي وقع عليهم من قبل نظام سابق في عملية تثبيت العدالة وهل بإمكان نظرية كنظرية أمارتيا سين أن ترشدنا الى جوهر المشكلة في العدالة الانتقالية؟وهل من الممكن بالأساس تطبيق النظرية على القوانين و التشريعات وبما أن النظرية تبدو في أول وهلة أنها نظرية سياسية فهل بالإمكان تحويلها الى نظرية قانونية، ومن ثم جعلها أساسا لدراسة قانونية متعلقة بالعدالة الانتقالية؟.

فمن خلال محاولة الإجابة على هذه الأسئلة تظهر مشكلة البحث التي يريد الإجابة عنها، وتقتصرفي كشف بنية مفهوم العدالة وتكوين نموذج من خلال نظرية العدالة وتطبيقها على الآليات التي يمكن ان تطبق عليها من آليات العدالة الانتقالية ! .

ومن أجل تحقيق أهداف البحث فقد قسِّم البحث الى ثلاثة مباحث و كل مبحث ال ثلاثة مطالب:

فخصص المبحث الاول لنظرية آمارتيا سين اما المطلب الاول يتناول حياة أمارتيا سين وآثاره العلمية فارتأى الباحث الإيجاز والتلخيص مع الإشارة الى أكثر ماكتبه أمارتيا سن خلال أكثر من نصف قرن من حياته. و ثم نشرع في البحث عن نظرية أمارتيا سين في العدالة :أما المطلب الثاني فمكرَّس للأساس الفكري لنظرية العدالة لأمارتياسين ، اما المطلب الثالث منه مخصوص لشرح النظرية بكلا شقيها: نهج القدرات اولا والخيار الاجتماعي ثانيا ، أما المبحث الثاني يتناول البحث عن العدالة الانتقالية فالمطلب الاول يبحث عن مفهوم العدالة الانتقالية كما أن المطلب الثاني يبيِّن آليات العدالة الانتقالية وطرق التعامل مع الماضي و المبحث الثالث فمخصوص لنظرية أمارتيا سين والعدالة الانتقالية فالمطلب الأول يتناول نظرية آمارتياسين وآليات العدالة الانتقالية، أما المطلب الثاني فيبين أن نظرية أمارتيا سين اساس التنمية البشرية وتكوين نموذج من النظرية وتحديد مجالات العدالة الانتقالية التي يمكن يطبق عليها النظرية اما المطلب الثالث يحدد علاقة القانون بتلك المجالات

وأخيرا اختتم الباحث البحث بخاتمة تضم أهم ما توصل إليها من نتائج، من غير أن تكون مستغنية عن التفاصيل التي وردت في ثنايا البحث الخاتمة من خلال ما سلف من الفصول والمباحث توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- إن نظرية أمارتيا سين فى العدالة تعتبر آخر محاولات البشر فى سبيل كشف حقيقة مفهوم مهم كالعدالة وان لم تكن أخيرتها، وتعتبر أهم النظريات التى اعتمد عليها لحل كثير من مشاكل الانسان المتعلقة بذلك المفهوم(ومنها العدالة التطبيقية)، وأن صاحبها يعتبر آخر فيلسوف غير غربي يحاول البحث عن مفهوم كونى كالعدالة.

٢- إن لنظرية أمارتيا سين في العدالة جانبان أولهما من إبداعه والثاني يعتبر أمارتيا سين مطوِّرا له: أولهما هو نهج القدرة الذي تبنته منظمة الانماء وكثير من الدول لتقييم تنمية وتطوير تنمية الدول. وأن نهج القدرة هو قدرة الأشخاص على أن يعيشوا حيواتهم التي لهم دليل في اختيارها وتقديرها.

إن لنظرية أمارتيا سين في العدالة جانبان أولهما من إبداعه والثاني يعتبر أمارتيا سين مطوِّرا له: أولهما هو نهج القدرة الذي تبنته منظمة الانماء وكثير من الدول لتقييم تنمية وتطوير تنمية الدول. وأن نهج القدرة هو قدرة الأشخاص على أن يعيشوا حيواتهم التي لهم دليل في اختيارها وتقديرها.

٣- من ثمَّ يكون لتطبيق النظرية جانبان: جانب يتعلق بما يخدم الانسان كالتعليم والصحة والدخل ، وجانب يتعلَّق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به وهذا الجانب يتعلق بمشاركة الإنسان في العملية التنموية واحترام آرائه، ومن هنا تظهر أهمية مسألة كحقوق الإنسان والديموقراطية في التنمية الاقتصادية.

٤- إن إحدى خصائص نظرية أمارتيا سين في العدالة ورغم قابلية تطبيقها العملي فإنها لاتعطينا نموذجا واحدا يحتذى به في جميع الدول، لأن فيها التنوع ورعاية حال وخصوصيات كل مجتمع ودولة، ولهذا من الممكن أن النموذج المطبّق في دولة يختلف عن نموذج دولة أخرى، ولكن هذا ليس معناه أنه لا توجد مسائل عامة وخطوط عريضة يعتمد عليها في كل النماذج. ففي التنمية مثلا فإن النظرية تطلب التنمية و تعتمد على حرية وقابلية الإنسان في المركز(التنمية للبشر) وبمشاركة الانسان نفسه(والتنمية بالبشر) ، ولهذا يكون لتطبيق النظرية جانبان: جانب يتعلق بما يخدم الإنسان كالتعليم والصحة والدخل ، وجانب يتعلَّق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به وهذا الجانب يتعلق بمشاركة الإنسان في العملية التنموية واحترام آرائه. ومن هنا تظهر أهمية مسألة كحقوق الإنسان والديموقراطية في التنمية، ومن ثم أن نهج القدرة ليس أكثر أهمية من الخيار الاجتماعي، ولكن وإن كانت النظرية تتكون من هذين الجانبين ولكنهما ليسا مستقلين فيتأثَّر كل واحد منهما من الآخر. ويرى الباحث بأن هذا هو أظهر نقص في المؤشرات المعتمدة من قبل منظمة الإنماء. لأن كلا من المؤشِّرات الثلاث وهي: مستوى التعليم ، والصحة وطول العمر المرتقب اثناء الولادة، و مستوى الدخل الحقيقي رغم أهمية كل من تلك المؤشِّرات، فإنها تتعلق بالجانب الأول ولا تتعلق أي منها بالجانب الثاني أقصد المشاركة واحترام اختيار الإنسان والديموقراطية والخيار الاجتماعي.

٦- حاول الباحث تكوين نموذج مكوّن من كل الجانبين للنظرية ليطبَّق على العدالة الانتقالية

٨- إن النموذج المقترح للعدالة الانتقالية يجب أن يكون نموذج تشابكي يستوعب كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، و يجب أن لا تعتمد فيها على مؤشِّر واحد وأن تكون المؤشِّرات متعددة و مركّبة ترصد جميع مجالات حياة المجتمع ولا تقتصر على المؤشِّرات الاجتماعية ولا المؤشِّرات الاقتصادية حيث من إبداعات نظرية

أمارتيا سين في العدالة، أنها لم تهمل المؤشِّرات الاقتصادية كالمؤشِّرات التي تدلُّ على زيادة الدخل والناتج الوطني. كما أنها تعتمد على المؤشِّرات الاجتماعية التي تدلُّ على المجالات الاجتماعية كمؤشِّرات مجال التعليم والصحة. كما أنها تعتمد على مؤشرات متعلقة بزيادة الحرية الموضوعية والخيار الاجتماعي واتِّخاذ القرارات الجماعية وتساوي الفرص، غير أن هذه المجالات مجتمعة تخدم العملية الانتقالية الى نظام ديموقراطي.

٩-لا يمكن للمجالات الخمسة الوجود و الظهور في أرض الواقع ما لم يكن لها إطار قانوني تتجلى فيها، بل أن وجودها متعلق بهذا الإطار، وخاصة التشريعات المالية وذلك لتعلق القانون بالاقتصاد وحاجة التنمية الى المال، وكذلك أهمية المؤسسات العامة في العدالة والتنمية البشرية، والتشريعات التي لها علاقة بكلا جانبي نظرية العدالة لأمارتيا سين كثيرة لأن تلك النظرية لاتعتمد على المسائل المادية بل يهمُّها الحرية والفرص والاختيارات للإنسان.

المبحث الأول

المطلب الأول: نبذة عن (أمارتيا سين)

إن أمارتيا سين هو أشهر اقتصادي عرفه بلده ، إنه ولد في سنة ١٩٣٣م في مدينة سانيتيكان التي كانت عاصمة ولاية من ولايات الهند سابقا، والتي تقع ضمن دولة بنكلادش حاليا،واسم (أمارتيا) اسم مسيحي معناه (الخالد) [١].

هو من عائلة عريقة معروفة في الهند، فكان جده من المهتمين بالأدب والفلسفة الهندية وكان له أصدقاء من المؤرخين و الفلاسفة والأدباء والمحققين في الأدب الهندي المشهورين[٢]، كما كان أبوه استاذا للكيمياء في جامعة (Dhaka) وخدم كاستاذ جامعي في دلهي لعدة سنوات ، كما أصبح رئيسا للجنة الخدمات العامة في البنغال الغربية أعلى سلطة فيها[٣] .

وأن أمارتيا سين تعلم اللغة السانكريتية والرياضيات و العلوم الأساسية الأخرى فيما بين الثالثة الى السابعة عشرة من عمره[٤] ، إلا انه بدأ دراسته العالية التربوية في (St gregorys school) بدكا في سنة١٩٤١م[٥]، وهجرت عائلته من دكا الى الهند في سنة (١٩٤٧)م بعد تقسيم الهند[٦].

إن هاتين الحادثتين (تقسيم شبهة القارة الهندية، والمجاعة) جعلتاه عازما لدراسة الاقتصاد، وأن يبحث في اقتصاديات الفقر والمجاعة[٧].

1 http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/1998/sen-autobio.html, Retrieved 11 February 2013.

(٢) ، يدالله، دادطر، تاريخ تحولات انديشه اقتصادى، قم، انتشارات ، ١٣٨٣، ضاپ اول،ص٢٣٣

3 http://cepa.newschool.edu/het/profiles/sen.htm, Retrieved 20 April 2013.

4 http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/1998/sen-autobio.html, Retrieved 11 February 2013.

5 http://post.economics.harvard.edu/faculty/sen/cv.pdk, Retrieved 11 February 2013.

6 Pressman, Steven; Fifty Major Economists, New York &London:Routledge, 2006, P,270.

7. nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/1998 Sen amartya ,The possibility of social choice Nobel lecture December 199, Retrieved 11 March 2013.

إن الدراسة الجدية للاقتصاد من قبل أمارتيا سين بدأت في الخمسينات من القرن السابق حينما درس في جامعة (فيسفا_ بهاراتا)و الكلية المتقدمة و مدرسة دلهي الاقتصادية ، وخلال هذه الحقبة رغب وشرع في دراسة الاقتصاد الحديث، حيث كانت نظريات الاقتصاد الحديث تمطر على كليات الاقتصاد في جميع زوايا العالم، ومنها نظرية الخيار العقلاني التي اهتم بها أمارتيا سين كثيرا[١].

في سنة ١٩٥٣م رحل أمارتيا سين من كلكتة الى جامعة كامبريج في المملكة المتحدة ليدرس في كلية(trininty) وهناك رأى امتزاج اهم الثلاث الاقتصاديات المشهورة في العالم تدرس هناك وهي الماركسية والكلاسيكية الحديثة و الجانب العملي من الاقتصاد الذي يعقب على جميع السياسات المطبقة في ذلك الوقت، فكانت جامعة كامبريج التي تعتمد على نظرية سلوك الخيار العقلاني جعلت من أمارتيا سين أكثر تطلعا للتعرف ومتأملا في مشاكل بلده[٢]،وحصل على أول شهادة ماجستير(BA)وحينئذ اتَّخذ قراره في الرجوع الى أرض الوطن، ففي الهند درّس وزار عدة جامعات هندية ، وبعدها رجع الى جامعة كامبريج لدراسة الفلسفة، ففي سنة (١٩٥٥)م حصل على شهادة ماجستيره الثاني ، وفي سنة (١٩٥٩)م على الدكتوراه في نفس الجامعة[٣]. وبعدها رجع الى الهند لتدريس الاقتصاد في مدرسة دلهي الاقتصادية، ومن ثم أغرق نفسه في التأمل في نظرية الخيار الاجتماعي ، فكتب عدة كتب عن هذه النظرية ، وكان في نفس الوقت يدرّس في الجامعة [٤].وخلال السنوات (١٩٥٦-١٩٥٨) وفي عمر لايتجاوز اثنتين و عشرين سنة كان يعرف كأحد أساتذة الاقتصاد المعروفين في جامعة(Tadavpur) في الهند[٥].

عندما ذهب الى المملكة المتحدة كان واحدا من عدة طلاب هنديين درسوا الاقتصاد في كامبريج ولكن كان توجه أمارتيا سين مختلفا عن توجه زملائه حيث كانوا يركِّزون على الجانب التطبيقي للاقتصاد فكانوا يريدون أن يصبحوا رجال الدولة لمساعدة بلدهم في التنمية. ولكنه لم يخطر على بال أمارتيا سين أن يصبح رجل الدولة والسياسة، بل كان همه الأول هو تطوير فكره الاقتصادي والفلسفي والرياضياتي، فأصبح اقتصاديا وفيلسوفا وعالم رياضيات في نفس الوقت.[٦] الوقت.[٦]

وبعد ثلاث سنوات تدريس في كلكته حصل على سماح من كلية (Trinity) ليكون حرا في دراسة مايحلو له، فاختار الفلسفة فأصبح يكتب في الموضوعات الفلسفية واستمر فيها الى اليوم[٧].

وفي الهند وخلال مدة سنوات (١٩٦٣_١٩٧١) م درَّس الاقتصاد في الجامعة والمدرسة الاقتصادية في دلهي[٨].

---

(١) دادطر، مصدر سابق، ص٣٧٨.

2 http://post.economics.harvard.edu/faculty/sen/cv.pdf .

3 Sen, Amartya. *Autobiography* (article on NobelPrize.Org, Retrieved 11 February 2013.

4 Sen, Amartya. Autobiography (article on NobelPrize.Org Retrieved 11 February 2013,

(٥) دادطر، مصدر سابق،ص٣٧٩.

6 Sen, Amartya. Autobiography (article on NobelPrize.Org, Retrieved 11 February 2013.

7

8 Sen, Amartya. *Autobiography*,les Prex Nobel 1998, Retrieved 15 February 2013.

كما أنه وكبروفيسور زائر درَّس الخيار الاجتماعي في جامعة(Berkely) في كاليفورنيا، وحصل على درجة الاستاذية في مدرسة الاقتصاد في لندن[١].

وفي سنة(١٩٧٧) م ذهب الى جامعة اكسفورد وبعد ثلاث سنوات أصبح استاذا للاقتصاد السياسي، وفي سنة١٩٨٧م صار استاذا للاقتصاد والفلسفة في جامعة هارفارد ورجع الى جامعة تورينتي كامبريج مرة اخرى ولكنه في هذه المرة اشتغل منصب رئيسها.[٢]

وإنه أصبح رئيسا لجمعية اقتصاد المجتمع في سنة(١٩٨٤) م ورئيسا لمنظمة الاقتصاد الدولي في(١٩٨٢-١٩٨٥) و عضوا في الجمعية الاقتصادية منذ ١٩٨٨م حتى الآن[٣].

وهو رئيس فخري لدراسات التنمية الانسانية والاقتصادية في جامعة (Peking) في الصين[٤] .

ومنذ سنة (٢٠٠٤)م رجع الى هارفارد كاستاذ ممتاز فيها، وانه في سنة ٢٠١٩م اختارته مجلة (Time) كأحد من (١٠٠) الشخصيات الأكثر تأثيرا ، كما سمَّت تلك السنة بسنة الهندي الحاصل على جائزة نوبل ، كما أنه اختير كأحد من خمس و خمسين شخصية أكثر شهرة في العالم [٥].

إن أمارتيا سين حصل على جوائز كثيرة من مؤسَّسات وطنية ودولية[٦]، أكبرها الجائزة العالمية نوبل في الاقتصاد التي حصل عليها في سنة ١٩٩٨م[٧]، وأكثر من (٩٠) من شهادات في الجامعات العالمية المشهورة كجامعة هارفارد وجامعة كولومبيا جامعة طوكيو وجامعة فلورانس وجامعات أخرى[٨]

المبحث الثاني

نظرية أمارتيا سين في العدالة

إن البحث حول نظرية أمارتيا سين في العدالة ليس أمرا سهلا كما يبدو في الظاهر، لأنه وإن نشر كتابه (فكرة العدالة) في عام ٢٠٠٩م وأشار فيه أنه تأخَّر في كتابته سنوات حتى تكتمل الفكرة عنده[٩]، الا أنه وعلى الرغم من أنه كتبه بإسلوبه المعروف الشيِّق، فإنه لم يرد فيه كل الأبعاد المتعلقة بما يعتبر نظرية للعدالة. بل أنه ذكر فيه آخر ما توصل

---

(١) مایر،جرالد.م، از اقتصاد كلاسيك تا اقتصاد توسعه،ت: غلامرضا آزاد ارمكى، نشر ميترا،ضاث أول،١٣٧٥هـ. ش،ص٢٣٤.(ماير ،جرالد.م، من الاقتصاد الكلاسيك الى اقتصاد التنمية، ترجمة غلامرضاآزاد أرمكي، ميترا للنشر، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ الهجري الشمسي)(المرجع باللغة الفارسية).

(٢)المصدر نفسه، ص٢٣٥.

(٣) دادطر، تاريخ تحولات انديشه اقتصادى،مصدر سابق،ص٣٨١.

4 4 Sen, Amartya. *Autobiography*,les Prex Nobel 1998, Retrieved 15 February 2013.

5 http://en.wikipedia.org/wiki/Amartya_Sen, Retrieved 11 February 2013.

(٦) دادطر، مصدر سابق،ص٢٨٣.

7 Sen, Amartya. *Autobiography* (article on NobelPrize.Org Retrieved 11 February 2013

8 http://post.economics.harvard.edu/faculty/sen/cv.pdf, Retrieved 15 February 2013.

(٩) سن أمارتيا ،فكرة العدالة، ت: مازن جندلي،الدار العربية للعلوم ناشرون/ترجم مؤسسةبن راشد آلمكتوم،الطبعة الاولى، ١٤٣١هـ_٢٠١٠م.،ص٢٥.

اليه في العدالة بعد كتابة قرابة(٢٥٠) كتابا وبحثا، وليس كل ما كان يفكِّر فيه عن العدالة والمذكور في أكثره في كتبه السابقة[١]. كما أن المتأمل في الكتاب يكشف أنه غير مكتوب بالإسلوب التقليدي المتبع في الكتابة عن نظريات العدالة أو البحوث الأخرى، من القيام بتعريف المفاهيم و شرح المبادئ والتطرق للمشكلة وذكر الفرضيات بداية، والقيام بالمعالجة وسطا، ثم الاستنتاج أخيرا ومن ثم معرفة الهيكل المتشكل للنظرية من قبل القارئ بسهولة وكشف البنية الأساسية لها في أول قرائة يقوم بها للكتاب[٢]. ذلك (وكما قلنا) أن كتاب فكرة العدالة هو أشمل كتاب لأمارتيا سين وأغناها من حيث المعلومات !.

لا تكون نظرية أمارتيا سين في العدالة واضحة في كتابه (فكرة العدالة) ما لم نقم بعملية فكرية عميقة نستخرج ما في العمق ونحلِّل ما هو يبدو ظاهرا، ونوصل بينه و بين ما يكون بعيدا، ونستنبط القواعد البينية العميقة بين الأمثلة العملية، ونقتفي آثار ما نكشفه حتى نصل الى كتبه المنشورة منذ سنوات بل منذ عقود. فنقوم بعمليات تحليل وتركيب حتى نصل الى بناء نظريته الشامخ، بل نحاول تحويل تلك النظرية الى ميادين لم يكن أمارتيا سين نفسه استعملها فيه . وفي سبيل الوصول يجب علينا البدء من بعيد الى ما كتبه قبل من نصف قرن فيما يتعلق بموضوع العدالة[٣]، كما قمنا بعمل كهذا عندما بحثنا في نظرية جون راولز في العدالة[٤]، ومن ثم نقسِّم هذا المبحث الى أربعة فروع، نخصص الفرع الأول للأساس الفكري لنظرية أمارتيا سين، وندرس في القسم الثاني تمايز نظريته من النظريات الأخرى، كما سنبحث في الفرع الثالث نظرية الخيار الجماعي كمقاربة بديلة لمقاربات العدالة الاجتماعية والعدالة التوزيعية، ونقوم بالجانب التطبيقي لنظريته ومن ثم نركِّز على نهجه المعروف به وهو نهج القدرة(capability aproach) الذي بحث فيه العديد من الباحثين والفلاسفة[٥]!.

المطلب الأول

الأساس الفكري لنظرية أمارتيا سين في العدالة

حتى نتمكَّن في الكتابة عن الأساس الفكري لنظرية أمارتيا سين في العدالة علينا الرجوع الى ما كتبه أمارتيا سين في عام ١٩٦٧م في البحث عن آراء الفيلسوف الوضعاني المشهور (روبرت هير)[٦] حول طبيعة القيم والقواعد الأخلاقية الأخلاقية ،حيث أن هير كان من الفلاسفة الوضعانيين الذين كانوا يعتقدون باختلاف طبيعة القيم والقواعد الاخلاقية عن الحقائق الحقيقية من العلوم التجريبية والوضعية ومنها علم الاقتصاد الوضعي(الحقائق الحقيقية) ومن ثم عدم إمكان

(١) سن، أمارتيا،برابرى و آزادي،ت:حسن فشاركى، نشر وثذوهش شيرازة، تهران ،ضاث أول،١٣٧٩هـ.ش ،ص١١١-١٢٣.

2 Sen Amartya و*The Idea of Justice*, op, cit,pxvii.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٤) تحسين حمه غريب ، (جون راولز فيلسوف العدالة) نظريته في العدالة ونتائج تطبيقها على القانون (القانون الدولي نموذجا)، مصدر سابق،ص٢-٢٢.

(٥) سن، أمارتيا، انديشه عدالت ،ت:احمد عزيزي، نشر ني، تهران، ضاث أول،١٣٩١هـ.ش ،ص٢٥.

6 Amartya sen (The Nuture and classes of Prescriptive Judgments,Philosophical Quarterly,17,no,66,(1967),pp.46-62.

المزج بينهما وعدم إمكان الوصول الى أحدهما بواسطة الآخر[١]. ومن ثم عدم جواز البحث عن الأخلاق بواسطة علماء الاقتصاد وبالعكس، لأن الاقتصاد والعلوم الوضعية الأخرى(الحقائق الحقيقية) تبحث عما هو كائن وموجود في الخارج ،بينما الأخلاق والعلوم الاعتبارية الأخرى كالسياسة تبحث عما ينبغي أن يكون[٢]. وهذا ما كان متبنيا من قبل الاقتصاد التقليدي منذ زمن التنوير واللبرالية الكلاسيكية و فلاسفتها[٣]، ومن ثم نسف الأساس التأريخي المشترك بين الإقتصاد والأخلاق، حيث كان من المعروف ومنذ زمن فلاسفة الإغريق أن الاقتصاد كان جزءا من الأخلاق وكان يدرس ضمن فلسفة الأخلاق كما هو الحال في توزيع أرسطو المشهور للعلوم [٤]. حتى أن آدم سميث أب الأقتصاد الحديث كان كان يدرِّس الاقتصاد في جامعة كلاسكو ضمن مادة فلسفة الأخلاق وباعتباره فيلسوف الأخلاق[٥]. فكان الأخلاق والإقتصاد إن لم يكونا متداخلين فكانا مشتركين في كثيرمن مواضيعهما، ويمكننا أن نعتبر هيوم وباستحالته المشهورة هو من وضع اللبنة الأولى للانفكاك وعدم التلاقي بين الحقول التجريبية المتعلقة بالحقائق الحقيقية التي تبحث عن الحقائق الخارجية كالاقتصاد والحقول غير التجريبية المتعلقة بالعلوم الاعتبارية التي تطلب منا القيام بأمر أو تمنعنا عن القيام بأمر، سواء كان ذلك الأمر مفردا أو مجموعة من أمور متعلقة ببعضها البعض المسماة بالنظام (كالنظام الاقتصادي)[٦]. فاشتد فاشتد أمر التمايز بين هذين النوعين من المعارف والعلوم حتى وصل الى عدم اعتراف وجود الحقائق الاعتبارية المعيارية من قبل فلاسفة مدرسة الوضعانية (positivism) واعتبارها مسائل وهمية أو نسبية أو محوَّلة من مسائل أخرى[٧]، بل كون التعبيرات اللغوية المكونة للحقائق الحقيقية لا مدلول و معنى لها ومن ثم عدم إمكان فهمها، ومن هنا كانوا يقولون بأن القواعد الأخلاقية والجمل الإنشائية التي فيها طلب لا معنى لها[٨]، وكان دليلهم و مستندهم اللغوي أن الجمل التي تعبَّر بها عن العلوم والحقائق الوضعانية تستند الى حقيقة موجودة ولها نسبة خارجية، يمكن التحقيق في صحتها بناءا على تلك الحقيقة الخارجية ومن ثم جواز وصفها بأنَّها جمل خبرية (تخبر عما هو موجود وكائن في الخارج) يمكن وصفها بأنها صادقة أو كاذبة. في حين أن الجمل والتعابير التي تعبَّر بها عن الحقائق الاعتبارية ليس لها نسبة وحقيقة في الخارج ، ومن ثم كشف صدقيتها بالاعتماد على تلك الحقائق الخارجية[٩]، فإن معناها تكمن في التعابير الملتفظة من قبل المتكلم، فإنَّنا لايمكننا كشف معناها في الخارج بل علينا الرجوع الى نفس التعبيرات، فإنها جمل إنشائية تأمر أو تنهي، ولا تكشف عن حقائق في الخارج ومن ثم لايمكننا البحث عنها بالمناهج والوسائل التي نبحث بها عن الحقائق الخارجية. ولهذا يجب أن لا

(١) ثاتنم هيلرى، دوطانطى واقعيت/ارزش، ترجمة:فريدون فاطمى،نشر مركز، طهران ضاث أول ١٣٨٥ هـ ش،ص١١٦-١١٨.

2 Hilary Putnam,op cit,p87-89.

(٣) المصدر نفسه،ص١١٥-١١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص.ص١١٩-١٢٠.

(٥) المصدر نفسه، ص١٢١-١٢٤.

6 Hilary Putnam,op cit,p87

7 Ibid,p88-89.

8 Hare, The Language of morals(Oxford;Clarendon press)1952,p34-37.

9 A j Ayre,Philosophical Essays(London:Macmillan,1954)p,237, quate by Sen, (The Nuture and classes of Prescriptive Judgments,Philosophical), p52.

نخلط بين هذين النوعين من الحقائق والمعارف، وهذا هو رأي جميع علماء الوضعانيين ومنهم علماء وفلاسفة الاقتصاد التقليديين[١].

الا أنَّ أمارتيا سين حاول كشف المخالطة المنطقية والخطأ الموجود في هذا الموضوع، وذلك ببحثه في القواعد الأخلاقية التي تسمى بالقواعد السميكة التي ليس من السهل اعتبارها من الحقائق الاعتبارية الإنشائية، لأن لها جوانب وصفية خارجية حقيقية يمكن ملاحظتها، ولها جوانب اعتبارية معيارية فيها طلب القيام بأمر أو المنع من القيام بأمر، ويعتبر أحد العلماء أن هذا الكشف هو بداية ظهور نبوغ أمارتيا سين وإبداعاته اللاحقة[٢] (وخاصة الاقتصادية منها). والأمثلة عن تلك المفاهيم كالظلم و غلظة القلب والعدالة والجريمة و غيرهامن هذا النوع من المفاهيم الأخلاقية التي توصف بها الأفراد،كما وصف بها في التأريخ البشري كثير من الحكام فاعتبروا ظالمين أو عادلين و مستبدين[٣]، فكل تلك المفاهيم تدخل في علم الأخلاق والحقائق الاعتبارية وتوصف بها أشخاص وأحوال خارجية كما هو الحال في لفظ الجريمة،الذي سأل عنه هيوم أين يكمن مفهوم الجرم، حيث أن المشهود هو الأفعال الخارجية وليس الجريمة[٤]؟!.

ولتوضيح مقصوده جاء أمارتيا سين بمثال، فقال: هب أنك تتلفظ بجملة (إن الإعدام جزاء غير عادل، فيجب أن نوقفه!)، فإذا كنت متشرعا فإنه يكون له مدلول وهو إنشاء قاعدة قانونية، ومعلوم أن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم نفس الجملة إذا كنت شخصا عاديا (غيرمتشرع) فالمعنى في الحالة الثانية هو مجرد إبداء رأي في أنك ترى أن جزاء الإعدام غير عادل، وأنك تشترك في أية محاولة تريد أن توقف تلك العقوبة من غير أن يكون رأيك ملزم لأحد[٥]، فإن التعبير يتوفر فيه المعنى الإنشائي والوصفي في نفس الوقت. ومن هنا أثبت أمارتيا سين أن الجمع بين الحقائق الحقيقية والحقائق الاعتبارية ممكن، بل أنه واقع وأن من يدعي خلاف ذلك فهو المخطئ[٦]، و من هنا تمكن من إبداع نهج القدرة، النهج الذي هو من الحقائق الأعتبارية الذي فيه طلب توفير تلك القدرات، ووصف لتلك القابليات وهو من الحقائق الحقيقية، ومن ثم قال بالجمع بين علم الاقتصاد وعلم الأخلاق وهذا يعتبر توجها جديدا عند فلاسفة الاقتصاد، توجُّه يريد إرجاع الجانب المعياري ونظرياته الى مركز اهتمام علم الاقتصاد، وخاصة اقتصاديات الرفاه والتنمية والفروع المعيارية الأخرى للاقتصاد، بل ذهب بعض العلماء الى أبعد من ذلك فاستنبط من آراء علماء أمثال أمارتيا سين أن الجانب الموضوعي الإيجابي فيه جانب إعتباري أيضا[٧]. فقال أمارتيا سين يجب على علماء الاقتصاد أن يتعلَّموا من علماء الأخلاق، وعلى علماء الأخلاق التعلُّم من الاقتصاديين[٨]. كما قال أمارتيا سين: إن هذه المسألة أصبح الآن

---

1 Ibid,p12-17.
2 Sen, Amartya, *Development as Freedom* op, cit,p78-91.
3 Ibid,p,58-63,see alsopp.308-311.
4 Martha Nussbaum. 2011. *Creating Capabilities: The women and Human Development: The Capability Approach* (Harvard University Press)2000,p5.

(٥) ثاتنم هيلرى،مصدر سابق،ص٩١-٩٨.

6 Hilary Putnam,op cit,p117-116.

(٧) سن أمارتيا ، في الأخلاق والاقتصاد، ت: نادر إدريس التل،دار الكتاب الحديث، عمان،٢٠٠٩م ، ص٢٤-٢٧.

(٨) المصدر نفسه، ص.٢٥.

لها مدافعين فكان عندما طرحناها أول مرة كانت غريبة وانتقدت من قبل الاقتصاد التقليدي بشدة[١]، وذهب أمارتيا سين الى أن هذا هو مقصود علماء الاقتصاد الأوائل أمثال آدم سميث، وإن هناك نوع من إسقاط فيما قصدوه فيما بعد في علم الاقتصاد التقليدي[٢]، فكثيرا ما استدلَّ بالمثال التقليدي الذي ذكره آدم سميث عندما جلس على المائدة فقال إن إن الخبز الذي نأكله بعثه الينا الخباز ، واللحم أرسله القصاب كما أن الفاكهة أتتنا من قبل البقال ، ولم يفعل أي من هؤلاء ما فعل ترحما بنا ولكن تحقيقا لمصلحتهم الشخصية، وعرفت هذه المسألة في الاقتصاد التقليدي بنظرية الخيار العقلاني[٣]، النظرية التي بني عليها أكثر النظريات الاقتصادية التقليدية. الا أن أمارتيا سين أثبت أن هذا سوء فهم لما قصده آدم سميث، لأنه وإن أشار بهذا أهمية تحقق المصالح الفردية حتى تدوم الفعالية الاقتصادية في السوق والمجتمع[٤]، الا أن آدم سميث لم يقصد به أن هذه هي الغاية الوحيدة التي يريد الإنسان تحقيقها، بل هناك غايات أخرى يريدها وهي تخالف في كثير من الأحيان مصالحه الشخصية ويعطيها الإنسان الأولوية عل مصالحه الفردية كالتعاطف والجود والالتزام والعيش في سبيل المعتقدات[٥]. وهي مسائل معيارية أخلاقية مناقضة لما اعتمد عليه الاقتصاد التقليدي من تحقيق الفائدة الفائدة والمصلحة الفردية وهذه الدوافع هي الأقوى عند آدم سميث كما ادَّعى أمارتيا سين، فابتدعت هذه الآراء وأصبحت تلك في الحاشية فقام أمارتيا بإرجاعها الى المركز بعد كشفها، ولهذا سمِّي أمارتيا سين بصاحب الخطوة الثانية التي أرجع بها الأخلاق الى مركز الدراسات الاقتصادية![٦].

إن البحث حول علاقة الأخلاق (الحقائق الاعتبارية) و علم الاقتصاد يذهب بنا الى عمق أعمال أمارتيا سين في العدالة كمسألة علاقة الديموقراطية والتنمية و الفقر والمجاعات و الرفاه والبطالة. فمثلا في مسألة التنمية عندما نفترض وجود تلك العلاقة فلا يمكننا الاعتماد على الجانب االهندسي في الاقتصاد فقط حتى نرتفع مستوى التنمية في البلاد دون الاعتبار للمسائل الأخلاقية والحوافز الدينية في المجتمع[٧]. أما علاقة الدين بالعملية التنموية هي ما عمل عليها الفيلسوف وعالم الاجتماع الالماني المشهور ماكس فيبر وكشف من خلالها أن التقدم الرأسمالي حصل في الدول الغربية التي هي على المذهب البروستاني دون الدول الكاثوليكية، لأن أحكام المذهب البروستاني أكثر توافقا مع تراكم رأس المال وتشجيع ادخاره [٨]. كما أنه وبناءا على تلك العلاقة كشف الفيلسوف والباحث الإيراني عبدالكريم سروش، أنه وفي

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٦-٢٧.

(٢) ثاتنم هيلرى،مصدر سابق،ص.١١٨-١١٢٠.

3 Sen, Amartya, *Development as Freedom* op, cit,p22.

4 Sen, Amartya, *Rationality and Freedom,op,cit, p33.*

(٥) ثاتنم هيلرى،مصدر سابق،ص٦٨-٧٠.

6 Sen, Amartya, *Rationality and Freedom,op,cit,p23-26.*

(٧) ثاتنم هيلرى،مصدر سابق،ص٤١-٤٣.

(٨) دكتر احمد صدرى،آخر الزمانى درهمين نزديكى (جستارهايي در جامعة شناسي دين وفرهنط) .ت:امير حسين تيمورى، تهران، ضاث ضاث اول ١٣٨٥،ص١١.

العالم الإسلامي أن الدول التي هي على المذهب السني فرصة التطور الاقتصادي والثقافي فيها أكثر منها من الدول التي تدين بالمذهب الشيعي، لأن علاقة المذهب السني الأشعري بالجانب العملي أقوى من المذهب الشيعي المعتزلي[١].

وبناءا على تلك العلاقة كشف أمارتيا سين العلاقة الطردية بين الحرية الإنسانية والتنمية الاقتصادية[٢]، ولذلك سمَّى كتابه الأشهر ب(التنمية كالحرية)[٣]. وأثبت بأن المجاعة لا تحصل في الدول الديموقراطية قط وإن كانت لا تعتبر دولا دولا غنية من ناحية المنابع الطبيعية[٤]، كما أنه وبناءا على تلك العلاقة كشف مؤشِّر القدرات بديلا لمؤشِّر الدخل والناتج الكلي لتحديد مستوى الرفاه والتنمية وكشف به نقائص المؤشِّرات الأخرى (ومنها مؤشِّر الدخل)، المؤشِّر الذي تبناه منظمة الإنماء لتحديد ترتيب ومستوى الدول في التنمية[٥].

وإن كان هناك خلاف بين مناوئي حقوق الإنسان الذين يذهبون أن تلك الحقوق ليس لها أي أساس غير القانون والتشريعات، والمؤيدين لتلك الحقوق الذين يذهبون الى أن اساس تلك الحقوق هو أساس القانون ، فذهب أمارتيا سين أن الدليل الأساسي لتلك الحقوق هو الحرية، والحرية لها جانب أخلاقي يجب مراعاته، وجانب وصفي يمكن كشفه في الخارج[٦]. كما أنه وبناءا على تداخل القواعد المعيارية والحقائق الحقيقية الخارجية أثبت خطأ الاعتماد على الدخل لتحديد مستوى الفقر، و بيَّن أن الفقر الحقيقي هو الحرمان من القابليات[٧]. بل حاول إعادة تعريف الغني فاستنتج أن أن كان الغني من هو صاحب الثروة الكثيرة[٨]، فإن الثروة ليس المال فقط. فقال: أن القروي الهندي الذي يعيش قرابة قرابة مئة سنة سالماً من الناحية الصحية هو أغنى من الرجل الأفريقي الأصل الذي يعيش في مدينة نيويورك ولا يتجاوز عمره خمسين سنة، وإن كان من ناحية الدخل دخل الهندي هو أقل بكثير من دخل الرجل الأمريكي أسود البشرة الذي يعيش في نيويورك![٩].

كما أثبت أن هناك خطئاً شائعا في بيان التطور التنموي السريع لعدة بلاد في الربع الأخير في القرن السابق كالصين والهند، وحتى التطور الذي حصل في الدول التي تقدَّمت في بداية ذلك القرن كاليابان، لأن تلك الدول لم تتقدَّم فجأة وباغتت الجميع على ما يبدو في أول برهة[١٠]، بل أن تلك الدول بدأت بعملية التنمية في تأريخ يعود الى أبعد من ذلك التاريخ الذي ظهر فيه تقدمها للعالم[١١]. فاليابان مثلا وفي نهاية القرن التاسع عشر انعدم الأمية فيه وكان

---

(١) عبدالكريم سروش، مرور بر تاريخ انحطاط مسلمين، سايت شخصي عبدالكريم سروش، سخنرانيها، مأخوذ في تأريخ٢٠١٣/٤/١.

2 Sen, Amartya, *Development as Freedom* op, cit,p22-25.
3 Ibid,p24-27.
4 Ibid,p26-28.
5Undp 1990,TheHuman Development Report 1990(New York: United Nation Development Programme(Available from the UNDP website,www.undp.org) , Retrieved 20 February 2013
6 Sen Amartya و*The Idea of Justice*, op, cit,p355-357.
7 Sen, Amartya, *Development as Freedom* op, cit,p359-401.
8 Ibid,p358-401.

(٩) سن، أمارتيا، توسعه يعنى آزادى، ت:محمد سعيد نورى نائينى، نشر نى، تهران،ضاث ضهارم: ١٣٩١هـ.ش ،ص٤٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص٨٥.

(١١) المصدر نفسه، ص٩٧.

مستوى القراءة والكتابة بين مواطني ذلك البلد هو مئة في المئة[١]. كما أن الصين بدأ اول تطوير للقابليات وارتفاع مستوى التعليم فيها في الستينات من القرن السابق[٢]. وأن التطور الحاصل في الهند هو موجود في الولايات التي تحققت الديموقراطية وارتفع المستوى التعليمي والصحي فيها كولاية كاريلانا![٣].

المطلب الثاني

نهج القدرات

يعرِّف أمارتيا سين نهج القدرة بأنه قدرة الأشخاص على أن يعيشوا حيواتهم التي لهم دليل في اختيارها وتقديرها[٤]. إن كانت نظرية الخيار الاجتماعي تعتبر قلب مهنة أمارتيا سين كما ذكرنا[٥]، فإن نهج القدرة يعتبر قلب قلب أعمال أمارتيا سين و أشهر إبداع له، ولا يوجد أي كتاب من كتبه الا وفيه ذكر لهذا الموضوع وبه عرف في الفكر الاقتصادي بل الفكر الفلسفي والأخلاقي والسياسي[٦]. إن كانت بحوث أمارتيا سين مملكة واسعة فإنها مملكة مظلمة بدون نهج القدرة فهو شمسها المضيئ [٧]، ومنه أصبح الفلاسفة والعلماء يهتمون بآراء أمارتيا سين، حيث صار يهتم بها العشرات من الفلاسفة المختصين بالشرح والنقد وأصبح المئات من العلماء يتبنون آرائه كما هي في مجالاته الخاصة أو بتحويلها الى حقول معرفية جديدة[٨]. إن كان هذا هو موقع نهج القدرة فإن الموضوع المركزي للنهج أيضا هو الحرية الموضوعية للاشخاص[٩].

أن أول ما كشف أمارتيا سين نهج القدرة كان لتوضيح نقص اعتماد جون راولز على توزيع السلع الاساسية واعتبرها غير كافية في بيان مقتضيات العدالة [١٠]، فإذا كان النهج هو أهم ما عرف به أمارتيا سين ويعتبر الموضوع الأساسي في جميع أعماله فإنه يعتبر موضوعا رئيسيا في نظريته للعدالة. بل يمكننا القول بأنه الأسّ الذي بني عليه بناء تلك النظرية، فإن كان نهج القدرة يوجد في جميع أجزاء ومراحل نظرية العدالة (البنية الفكرية، والبنية النسبية، البنية التطبيقية العملية)، فإن ظهوره في المرحلة الأخيرة(البنية التطبيقية) أكثر جلاءا، بحيث يمكننا ان نصف المرحلة الأخيرة بالمرحلة التي تكوَّنت بمسألتين مكملتين بعضهما البعض يكون كل منهما معتمدا على الآخر، متبدِّلين دورهما لبعضهما البعض بحيث ليس أحدهما بنية تحتية والآخر بنية فوقية، بل كل منها بنية تحتية وفوقية في نفس الوقت مؤسَّسان أحدهما على ألآخر[١١]، وهما موضوعا (نهج القدرة) و (الخيار الاجتماعي) المبني كل منها على الاختيار والحرية الموضوعية[١٢]. و

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٣.

(٣) مايرجرالد.م،از اقتصاد كلاسيك تا اقتصاد توسعه، مصدر سابق، ص٢٣٢-٢٣٥.

4 Ibid,ppp14-10-16.
5Sen Amartya و*The Idea of Justice*, op, cit,p212-213.
6 Ibid,p13-15.
7Ibid,p12-17 .
8 Martha Nussbaum. *Creating Capabilities: The Human Development Approach* (Harvard University Press) 2011,p 3-15 .
.
9 Ibid,p33-35.
10 Sen Amartya و*The Idea of Justice*, op, cit,p213-215
11 Ibid,p217-219.
12 Sen, Amartya,Equality of What? op, cit, p,41-39.

لهذا يمكننا أن نعتبر الحرية هي المفهوم المركزي في نظرية أمارتيا سين في العدالة، كما هو حال الاتفاق حول توزيع السلع الأساسية في نظرية جون راولز، وكما أن هناك شرط لذلك العقد قبل إبرامه وهي حجاب الغفلة بحيث يفترض عدم وجود أي معلومات عن حصصهم أو مواقعهم الاجتماعية عند المشاركين في العقد. و كما أن هناك شرط بعد إبرام العقد وهو معقولية العقد وموافقته للعدالة الشهودية والإحساس بالعدالة عند المشاركين وغير المشاركين في العقد[١]، فإن الحرية الموضوعية وهي تساوي مع نهج القدرة. حيث يكون بإمكان الأفراد توظيف قدراتهم وقابلياتهم في الحياة التي لهم دليل في اختيارها، فالمرحلة الفكرية التي تمكَّن أمارتيا سين بها كشف العلاقة بين الحقائق الاعتبارية المعيارية التي يعتبر الاختيار وحدتها الأساسية والحقائق الحقيقية التي تبحث بها عن الحقائق الخارجية والتي تجتمع في القدرات والحريات الموضوعية فهي أرضية إرادة الإنسان حيث بتحريك إرادة الإنسان تظهر تلك القابليات. كما أن تلك القدرات والحريات الموضوعية لها وجود خارجي يمكننا أن نجعلها موضوع دراسة العلوم الموضوعية،ومن هنا نجح أمارتيا سين في الجمع بينهما وكشف نهج القدرة.

أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة التمايز بين مقاربته ومقاربة الفلاسفة الآخرين (وخاصةجون راولز) وكشف أخطاء تلك المقاربات وخاصة في أساسها المعلوماتي ، ومن أخطائها عدم إمكان قياسها الدقيق و ضعف الجانب العملي فيها. ولهذا اعتبر أن أهم ما في نهجه هو إمكانيات تطبيقها وتبلورها العملي في كافة الحقول المعرفية من التربية الى السياسة و خاصة في علم الاقتصاد كالتنمية والرفاه وبالفعل تمكن الحصول على نتائج مهمة في استعمال ذلك المنهج وأن نهج التنمية البشرية المعتمد عالميا خير دليل على هذا النجاح [٢]. وأن هذا النجاح مبني على التركيز على الحرية الموضوعية التي تعادل القدرة على الاختيار في نوعية الحياة ومنها الاعتماد على نظرية الخيار الاجتماعي[٣]!.

أما فيما يتعلق بنهج القدرة فيمكن توضيحه بشكل أوسع عندما نرجع الى نقطة تركيز معلوماتى(informational ofCUS) له كنظرية في العدالة، لإن لكل نظرية في العدالة نقطة تركيز معلوماتي أي تحديد السمات التي ينبغي التركيز عليها عند الحكم على مجتمع ما وتقييم العدالة[٤]، فالمهم هنا أن ينظر الى كيفية تقييم المنفعة الشاملة للفرد[٥]، فبعض النظريات تعتمد في هذا الصدد تقييم منفعة الفرد بدلالة دخله أو ثروته أو موارده، ومنها ما تعتمد على السعادة أو اللذة الفردية كما هو الحال في النفعانية التي كان جيرمي بينتام رائدها[٦]. فيوضح هذان البديلان التباين بين المقاربة القائمة على المنفعة وتلك القائمة على الدخل، غير أن مقاربة القدرة قائمة على الحرية، فمقاربة القدرة تقيِّم المنفعة الفردية بقدرة الشخص على عمل أشياء يكون لديه دليل لتقديرها[٧]، ومن ثم تكون منفعة الشخص بدلالة الفرص أقل من منفعة شخص آخر أقل منه قدرة على القيام بما يقدِّر استدلالا من أشياء إذا كانت فرصته الحقيقية لعمل هذه الأشياء أضأل، فالتركيز هنا هو وجود الحرية لفعل أي عمل أو كون أي شيء مما لديه سبب ودليل

1 Ibid,p218-222.
2 Undp 1990,TheHuman Development Report 1990(New York: United Nations Development Programme(Available from from the UNDP website,www.undp.org) , Retrieved 20 February 2013
3 Sen Amartya و*The Idea of Justice*, op, cit,p 233-237.
4 Ibid,p65-68.
5 Ibid,p37-39.
6 Ibid,p36-39.
7 Sen, Amartya,Equality of What? op, cit, p,41-39.

لتقديره[١]. فمن الواضح أنه كلما كان ازداد تقديرنا لشيئ كلما كان هذا أكثر أهمية مما ننجزه، فيراعي نهج القدرة أن نكون أحرارا في تحديد ما نريد، وما نقدِّر، وما نقرِّر في النهاية. ومن هنا يكون نهج القدرة مرتبطا بجانب الفرصة من الحرية . والمقصود من الفرصة هي الفرصة الشاملة وليست النتيجة النهائية فقط، ومن ثم أن نهج القدرة والحرية لا تركِّز على الوظائف والأعمال الخارجية، بل تعتمد على قدرة في اقتناص الفرص[٢]. كما أن النظرية تعتمد على الحرية الشاملة وليست النتائج النهائية، ولربما كشف الفرق بين هذين المفهومين مفتاح كثير من مفاهيم وبحوث أمارتيا سين بل أغراضه ومراميه[٣]، ولذلك نقوم بالتمييز بين المفهومين:

يبدو أن لكل قيمة كالحرية جانبان وهما الجانب الاعتباري الذي يطلب منا قيام بشيء أوالامتناع عن القيام به لأنه مبني على الاختيار ، وجانب موضوعي خارجي يتلاقى مع الحقائق الخارجية الأخرى وهو مهم بحد ذاته دون اعتباره وسيلة لحقائق أخرى، ففي مسألة كالتنمية أن أصحاب القرار يتعاملون مع تلك الوجود الخارجي للقيم باسلوبين، الأسلوب الأول فهو معروف بأسلوب لي (نسبة الى رئيس وزراء سنغافورة لي)ينظر الى تلك القيم نظرة وسيلية، وبالتالي يرى أن بالإمكان الحصول على التنمية الاقتصادية بالاعتماد على رفع الناتج الكلي و والتصنيع وبطريقة سريعة والمهم هو الوصول الى الحصيلة النهائية وهي التنمية من دون التفات الى حريات الأفراد[٤].

وهناك اسلوب ثان تبناه أمارتيا سين في بحوثه يذهب الى أنه وفي عملية التنمية يجب النظر الى تلك القيم (كالحريات)نظرة غائية وليس اعتبارها وسيلة لمسائل أخرى، لكونها مهة في حد ذاتها[٥]، وأن تأريخ التنمية والإحصائيات والإحصائيات الدقيقة تقول لنا أن تلك العمليات التنموية نجحت و وصلت الى مرامها عندما نظرت الى تلك القيم بهذه النظرة. وإن كان يبدو في الظاهر والنظرة السطحية أن عكس هذا هوالصحيح، فمثلا أن التنمية والتطور الياباني لم تبدأ بالتصنيع فقط، بل بدأت بالمسائل التنمية البشرية كالتعليم[٦]، وهذا هو نفس الحال في الصين والهند على خلاف الظاهر[٧]. ويرى أمارتيا سين أن هذا الأسلوب هو الأسلوب الناجح فقط، ويجب أن ينظر الى الدخل والناتج كوسيلة الى الى تلك القيم، ومن هنا حاول أمارتيا سين أن يعرِّف المال والثروة بمعنى مخالف لمعناه التقليدي، فالفقير الذي يعيش حياة صحية أطول فإنه أغنى من صاحب المال الذي لا يعيش طويلا، فالوصول الى الحصيلة النهائية ليست مهمة في حد ذاتها بل المهم الحرية الشاملة التي تهمها حضور اختيار الفرد كما يهمها حصول النتائج أيضاً[٨]. كما هي لا تقتصر على

---

(١) أمارتيا سن،فكرة العدالة ، مصدر سابق،ص٣٣٧-٣٣٩.

(٢)المصدر نفسه، ص٤٤٥-٤٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٣٩.

(٤) صن،أمارتيا، التنمية حرية، ترجمة:شوقي جلال، سلسلة عالم العرفة، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب –الكويت، ٢٠٠٤م.،ص١٧-٢٧.

(٥)سن، أمارتيا، توسعه يعنى آزادى، مصدر سابق،ص١٥-٢٣.

(٦)المصدر نفسه، ص٢٥-٢٨.

(٧)المصدر نفسه، ص٥٤-٥٩.

8 Sen Amartya و*The Idea of Justice*, op, cit,p36-37.

الاختيار بين الوظائف الموجودة فقط بل وجود القدرة والاختيار في الفرص أيضاً، أن يعيش الإنسان الحياة التي له سبب في تقديرها وهذا هو نهج القدرات التي نحن بصدد البحث عنها ونرى بضرورة تبنيها من قبل أصحاب القرار في بلداننا الإسلامية والعربية[١]، ومن ثم يجب النظر الى الحريات الفردية التي تكون بمثابة تبلور إرادة الانسان والديموقراطية كنقاش عام لتطوير معلوماته ومناقشة الجماعة في اتخاذ القرارات كأهداف في ذاتها وليس حتى لتطوير الموارد البشرية في الاقتصاد، وإن كان بالإمكان حصول هذا في نفس الوقت!.

وفي صدد بيان القصد من نهج القدرة يبدي أمارتيا سين ملاحظتين مهمتين وهما:

أولا، أن مقاربة القدرة تشير الى نقطة تركيز معوماتي في تقييم ومقارنة المنافع الفردية الشاملة ، ولا تقترح أية صيغ معينة لكيفية استخدام المعلومات، ومن ثم يمكن أن تظهر استخدامات مختلفة مناسبة لنوع المسائل المراد استعمال النهج فيها(كالسياسات المتعلقة بالبطالة والعجز والفقر والحرية الثقافية)، بشكل أكثر عملي اعتمادا على البيانات والمعلومات المتوفرة في الفرصة، فالنهج تقيم بدلالة الاختيار وليس بدلالة تصميم معين لتنظيم المجتمع، غير أنه وفي السنوات الأخيرة ذهب بعض الفلاسفة وعلماء الاقتصاد الى حصول التقييم و السياسة الاجتماعية من خلال استخدام نهج القدرة! [٢].

ثانيا ان من المهم الأخذ بنظر الاعتبار أن العمل البشري الذي نقدِّره له جوانب متعددة يجب أن تؤخذ كلها بنظر الاعتبار، فهناك أعمال عدة مختلفة في نفس الوقت كرفع البطالة والفقر وسوء التغذية ورفع المناقشات والمشاكل السياسية وغيرها من الأعمال التي نقدِّرها نقارن بينها ونناقشها ونستدل لها ، ويجب ان نتعامل مع هذا التنوع ولا يجوز قصرها على بعض جوانبها! [٣].

ينتقد العلماء نهج القدرة على أساس أنها تعني بالقدرات الفردية ولا يمكنها تقييم المسائل المتعلقة بالقرارات الجماعية ، فيجيب أمارتيا سين أن نهج القدرة يمكن استعمالها فيما يتعلق بجميع المجتمع كما يستعمل في القدرات الفردية، فإنها تطوير للقدرات الفردية وتبلور لاختيار المجتمع [٤]،وهذا هو سر اعتماد أمارتيا سين على نظرية الخيار الاجتماعي الذي يهتم بالعمل بالقرار الجماعي مع مراعات التفضيلات الفردية، النظرية التي سنبحث عنها فيما يلي:

ثانيا: نظرية الخيار الاجتماعي

يمكننا القول بأن نظرية الخيار الاجتماعي عند أمارتيا سين هي بديلة للعدالة الاجتماعية وتنظيم المجتمع في مقاربات العدالة الأخرى، وهي من أكثر ما اهتم بها أمارتيا سين في كتاباته وبحوثه وكفى دليلا على ذلك أنه خص بها محاضرته الخاصة التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة النوبل في عام ١٩٩٨م، فإن أهمية نظرية الخيار الاجتماعي لا تقل من أهمية نهج القدرة وأظن بأنهما الجانب العملي لنظرية أمارتيا سين في العدالة. فإن كان نهج القدرة يركِّز على جانب الاختيار والحرية الموضوعية ومن ثم بني أكثر ما بني على الإرادة الإنسانية مع عدم إهمال نقطة التركيز المعلوماتية. أما

---

1 Ibid,p76-89.

(٢) أمارتيا سن، برابرى و آزادى، مصدر سابق،ص٩٥_١٠١.

(٣) سن، أمارتيا، انديشه عدالت ،ت:احمد عزيزي، نشر ني، تهران، ضاث أول،١٣٩١هـ.ش ،ص٢٩٩-٣٠٣.

4. Sen amartya ,The possibility of social choice, op, cit, p21-25.

نظرية الخيار الاجتماعي وإن كانت معنية بالقرارات الجماعية فهي تهتمُّ بالأساس على دور النقاش و أهمية توسيع دائرة المعلومات للوصول الى القرارات الجماعية مع رعاية التقييمات والترتيبات والتفضيلات الفردية، فهي تعتمد على القدرة الدركية للإنسان أكثر من اعتماده على القدرة الإرادية ومن ثم يكتمل العلم مع الإرادة.

فيمكننا تعريفها بذلك الحقل المعرفي الذي يعالج مسألة التوصل الى تقييمات جمعية قائمة على أولويات فردية بعبارات أقرب ما تكون رياضية. وقد انصبَّ عمل المنظِّرين الأوائل تهيئة إطار لاتخاذ القرارات العقلانية والديموقراطية لمجموعة من الناس مع الالتفات الى مفضلات ومصالح كل الأفراد[١]. إلا أن هذه المسألة وهي الوصول الى القرارات الجماعية مع رعاية التفضيلات الفردية بدت مستحيلة التحقيق . وإن كان علماء الرياضيات الفرنسيين في عهد الثورة الفرنسية (وكان فيهم من كان من قادة تلك الثورة) حاولوا فك تلك الاستحالة فكانت النتيجة هي كشف الاستحالة وخاصة في محاولة الرياضي والسياسي من قادة الثورة الفرنسية (كوندروسة) المعروفة باستحالة كوندورسة، وبالمقابل كانت نظريات العدالة الاجتماعية التي تعتمد على مفهوم واحد كالحاجة أو الحق نظريات سهلة و متناسبة ومنسجمة موجودة فتبنَّتها الدول والفلاسفة [٢]. فبقيت نظرية الخيار الاجتماعي في الحاشية حتى بداية النصف الثاني في قرن العشرين، فقام (أرو) الفيلسوف والعلامة الاقتصادي بإحياء تلك النظرية، وهو الذي أعطاها اسم نظرية (الخيار الاجتماعي) وإن كشف استحالة أخرى وهي معروفة اليوم باستحالة (أرو)، وهي معادلة رياضية مهمة كشفت استحالة اتخاذ القرار الجماعي مع رعاية أخف الأولويات الفردية. فكان نتيجة متشائمة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي يحتاج البشرية الى ديموقراطية أصيلة ترجع الى الناس في القرار على ما تهمهم. وهي أهم ما تمتاز به تلك النظرية عن نظريات العدالة الاجتماعية التي تأتي بحل شمولي فوقاني دون أي اعتبار لآراء المعنيين ودون أدنى حساب للمسائل والتراتيب النسبية الموجودة بين الأشخاص، ولهذا وبعد العمل السبقي الريادي الذي قام به (آرو) واشتراطه شروطا أدنى لعدم تنحي التفضيلات الفردية كعدم قبول الديكتاتورية[٣]، وبعد المناقشات العميقة والواسعة التي أجريت حوله قبل الخيار الاجتماعي كفرع معرفي، رغم ظهور استحالات متعاقبة فيها. الا أنه كشف أيضا أنه يمكن حلُّه بجعل إجراءات اتخاذ القرار الاجتماعي أكثر حساسية للمعلومات ، ويبدو أن المعلومات عن مقارنات صلاح الحال والمزايا النسبية بين اللأشخاص ذات أهمية حاسمة في هذا الحل! [٤].

إن كان تأريخ القرارات الاجتماعية يعود الى تأريخ قديم وهذا أرسطو الفيلسوف اليوناني يبحث عنه ويحاول التأصيل له، غير أن هذا التأريخ مملوء باستحالات وانتكاسات حتى أن هناك مثال يحكيه أمارتيا سين في بداية محاضرته في جائزة نوبل، بأن الجمل كان من المقرَّر أن يكون حصانا ولكن أصبح بهذا الشكل بقرار من الجماعة[٥]. ويعقِّب سن على هذا القول بأنه صحيح أن الحصان أجمل وأكثر تناسبا منه، إلا ان الجمل هو أكثر تحملا من الحصان يمكنه البقاء

1 Ibid,p309-315
2 Ibid,p17-19.
3Ibid,p16-25.
4 Ibid,p43-46.
5Ibid,p11-14.

والسفر في الصحراء لأيام بدون شرب الماء[١]، فالخيار الجماعي عملية صعبة ولكن ليس لنا بد منها الا بقرار فردي من قبل حاكم مستبد[٢].

غير أن هذه المشكلة ليست قاصرة على القرار الجماعي بل تتعلق بمسائل أخرى كمسألة حرية السوق و قضية العدالة و تقليل الفقر ، فإن قمنا بتوسيع الحرية السوقية ضيَّقنا في دائرة العدالة ،وكلما وسعنا في دائرة العدالة الاجتماعية و تدخل دولة كلما قلَّ الفعالية الاقتصادية في السوق[٣]. وكذا في الخيار الاجتماعي لأنه غير ممكن القيام باتخاذ القرار واحتساب التفضيلات الفردية في نفس الوقت، الا أنه وفي جميع الأحوال ليس من الضروري اللجوء الى النظريات المطلقة لكونها غير كافية ولا تراعي المسائل الجزئية النسبية[٤]، غير كافية لأننا في صدد إنشاء قرار حول مسائل جزئية بين الافراد يهمهم وليس تحديد نظرة كلية لا يمكن التعامل بها مع تلك المسائل الجزئية، الا أن أمارتيا سين يذهب الى أن بالإمكان حل تلك المسألة بتوسيع المعلومات كما فعل كوندورسة الرائد لنظرية الخيار الاجتماعي في مسألة تحديد النسل جوابا لمالتوس الاقتصادي المشهور، فقال: كوندورسة بأنه بازدياد المعلومات و ارتفاع توعية المجتمع ستخفض عدد الأولاد والمواطنين، ومن هنا يركِّز أمارتيا سين على ازدياد المعلومات و توسعة الأساس المعلوماتي في اتخاذ القرارات الجماعية ومن هنا يظهر اهتمام أمارتيا سين المركَّز على الحرية في التفكير وإبداء الرأي و وجود النقاش العام في المجتمع[٥].

إن الباحث يظنُّ أنه لكي نكشف الموقع الحقيقي لنظرية الخيار الاجتماعي يجب علينا الرجوع الى موضوع العدالة الاجتماعية والعدالة التوزيعية، يبدو أن الموجود قبل العصور الحديثة من هذه الناحية هي العدالة التوزيعية وليس العدالة الاجتماعية والخيار الاجتماعي[٦]. ومن ثم علينا البحث حول المفاهيم الثلاثة وظهورها التأريخي، ففي البداية كانت العدالة التوزيعية التي بحث عنها أرسطو تطلب المساوات النوعية الهندسية بين أفراد المجتمع وليس العدالة المطلقة ، أي المساواة بين افراد فئات المجتمع وليس بين جميع الأفراد وهذا هو معنى المساواة النوعية[٧]، الا أن هذا التوزيع يكون بمقادير وليس جزافا وهذا هو معنى التوزيع الهندسي[٨]. أما العدالة الاجتماعية فظهرت في العصور الحديثة وتعني التوزيع على أساس حقوق الأنسان والمساواة ليس فقط بين أفراد الفئات بل بين الفئات نفسها. ولكن مشكلة العدالة الاجتماعية كما يقول منتقدوها أن القائمين بتطبيقها يقومون بما يدعون منعه وهو المساواة وعدم الاستغلال وبما أن

---

(١)سن، أمارتيا، انديشه عدالت،مصدر سابق،ص١٢٧-١٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٧-١٥٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٣-١٥٤.

(٤) المصدر نفسه، ص١٣٤-١٣٦.

5 Sen Amartya و*The Idea of Justice*, op, cit,p335-338.

6 Ibid,p345-354.

(٧) ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة ،عالم المعرفة،٣٨٧المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، ابريل ٢٠١٢،ص٢٧٩، ص٢٢٨-٢٣٣.

(٨) المصدر نفسه، ص٢٣٤-٢٤٢.

قراراتهم ملزمة فإنهم سيستغلون صلاحياتهم لمصالحهم الشخصية وانهم يستعملون تنظيمات وترتيبات في التطبيق على أفراد المجتمع على الرغم منهم و يفرضونها عليهم من غير إرادة منهم[١].

وبعدها تأتي نظرية الخيار الاجتماعي التي تحاول اتخاذ القرارات ومنها المتعلقة بالتوزيع بناءاً على قرارات جماعية مع مراعات التفضيلات الفردية حيث أن الافراد يقرِّرون حول ما يهمهم بدون فرض أحد عليهم وبهذا تكون نظرية الخيار الاجتماعي آخر ما وصل اليه الفكر الإقتصادي حول هذا الموضوع.

يمكننا التعبير عن نظرية أمارتيا سين في العدالة بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (١)

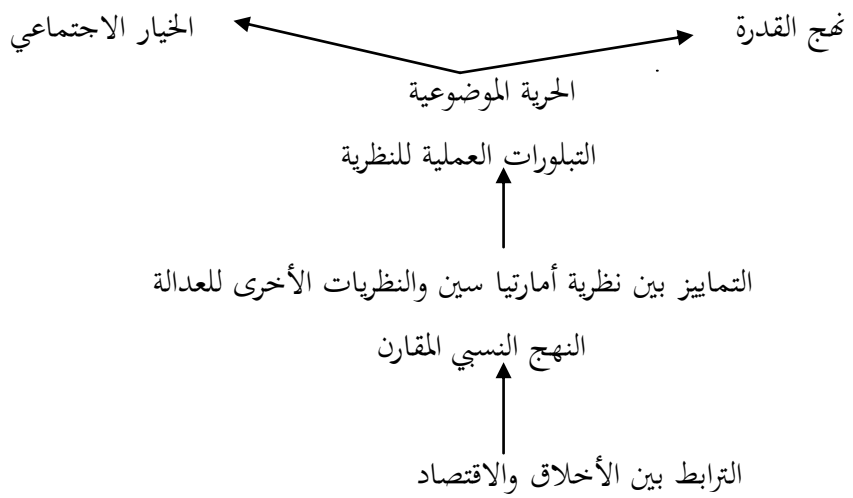

إن نظرية أمارتيا سين وكما يظهر في المخطَّط أنها ليست نظرية أخلاقية في الإصلاح الاجتماعي من غير الممكن قياسها كميا و عدم إمكان الاستفادة من عالم الأرقام والإحصائيات لتوضيحها. بل هي نظرية اقتصادية من الممكن تطبيقها على عالم الاقتصاد واستعمال لغة الأرقام والاحصائيات فيها، وربما هذا أظهر ما يميِّز تلك النظرية من أكثر النظريات الأخرى للعدالة، بل تمكَّنت بها كشف نقص تلك النظريات ، وإعطاء بدائل اقتصادية عملية لها، كما هو الحال بالنسبة لتحديد مؤشر التنمية حيث كان المؤشر المعتمد لتحديد درجة تنمية أي بلد كان مؤشر الدخل والناتج الكلي الا أن أمارتيا سين كشف مؤشِّر القدرة كبديل لذلك المؤشر، وظهر بأن هذا المؤشَّر هو الأجدر، لهذا تبنَّته منظمة الإنماء التابع للأمم المتحدة واعتمدت عليه في تقريرها السنوي[٢]. وهذا هو الحال بالنسبة لحقول اقتصادية أخرى من الممكن تطبيق النظرية فيها كالفقر واقتصاديات الرفاه و لهذا تبنَّتها كثير من الدول لإيجاد وتسريع التنمية فيها فمنها ما

(١) المصدر نفسه، ص٢٢٨-٢٣٥.

2 Undp 1990,TheHuman Development Report 1990(New York: United Nations Development Programme(Available from from the UNDP website,www.undp.org) , Retrieved 20 February 2013.

تبنَّت تلك النظرية بشكل قصدي إرادي، ومنها ما كشف بأنها حصلت على درجة كبيرة من التنمية بعد جعلها تطوير قابليات البشر في مركز اهتمامها وتبنِّيها نهج القدرة في تنميتها! [١].

كما أن إحدى خصائص نظرية أمارتيا سين في العدالة ورغم قابلية تطبيقها العملي فإنها لاتعطينا نموذجا واحدا يحتذى به في جميع الدول، لأن فيها قابلية للمراوغة ورعاية حال وخصوصيات كل مجتمع ودولة، ولهذا من الممكن أن النموذج المطبَّق في دولة يختلف من نموذج دولة أخرى، ولكن هذا ليس معناه انه لا توجد مسائل عامة وخطوط عريضة يعتمد عليها في كل النماذج، ففي التنمية مثلا فإن النظرية تطلب التنمية و تعتمد على حرية وقابلية الإنسان في المركز(التنمية للبشر) وبمشاركة الإنسان نفسه(والتنمية بالبشر) [٢].

ولهذا يكون لتطبيق النظرية جانبان: جانب يتعلق بما يخدم الانسان كالتعليم والصحة والدخل، وجانب يتعلق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به وهذا الجانب يتعلق بمشاركة الانسان في العملية التنموية واحترام آرائه، ومن هنا تظهر أهمية مسألة كحقوق الإنسان والديموقراطية في التنمية، ومن ثم أن نهج القدرة ليس أكثر أهمية من الخيار الاجتماعي. ولكن وإن كانت النظرية تتكوَّن من هذين الجانبين ولكنهما ليسا مستقلين فيتأثَّر كل واحد منهما من الآخر، ويرى الباحث بأن هذا هو أظهر نقص في المؤشرات المعتمدة من قبل منظمة الإنماء، لأن كلا من المؤشرات الثلاث وهي: مستوى التعليم ، والصحة وطول العمر المرتقب اثناء الولادة، و مستوى الدخل الحقيقين، رغم أهمية كل من تلك المؤشِّرات، فإنها تتعلق بالجانب الأول ولا تتعلق أي منها بالجانب الثاني أقصد المشاركة واحترام اختيار الانسان والديموقراطية والخيار الاجتماعي[٣]. إننا نحاول تكوين نموذج مكوَّن من كل الجانبين للنظرية لنطبِّقه على العدالة الانتقالية ونقصد به تطبيقها على المجال الذي يمكن أن يطبَّق عليها النظرية، لأن هناك ابعادا ومجالات للعدالة الانتقالية بعضها من الممكن التعامل معها وفق النظرية وبعضها لايمكننا القيام بهذا التطبيق معهاويظهر كل هذا بعد التعرف بالعدالة الانتقالية.

المبحث الثالث

المطلب الاول: التعرف بالعدالة الانتقالية

ان القدرة المروعة التي تمتلكها الدولة على استخدام العنف بصورة منهجية جعل منها مخلوقا دمويا بشكل يتعجب منه الانسان ، فان كثيرا من الدول الدكتاتورية المرتكبة للجرائم البشعة في القرن المنصرم قد عبأت نفسها و بكل امكانياتها من قطاعات الجيش والمؤسسات الأمنية لارتكاب جرائم يفوق مايتصوره الانسان، حتى القتل بشكل منظم وطيهم في مقابر جماعية وشراء الاسلحة الاكثر هتكا وإبادة كالاسلحة الكيمياوية وخنق الآلاف بها، فيستطيع اللافت

(١) سن، أمارتيا، توسعه يعنى آزادى، مصدر سابق،ص٤٠٩-٤١٠.

(٢) المصدر نفسه،ص٤٢٠-٤٢٦.

3 Undp 1990,TheHuman Development Report 1990(New York: United Nations Development Programme(Available from the UNDP website,www.undp.org) , Retrieved 20 February 2013.

الى هذا القرن بأن يحضر في مخيلته مجموعات كبيرة من الجرائم التي ارتكبتها السلطات بدءا بالإبادات الجماعية (كضرب مدينة حلبجة والعمليات المسمات بالأنفال) مرورا باعدام واختفاء المئات من المعارضين وتدمير الآلاف من المدن والقرى.فتلجأ دولة كالنظام البعثي الى منهج العنف ، فلا يوجد مجال نفس لإقامة العدل ، فتترك مواطنيها لمواجهة مصيرهم الاسود ، فالسلطة تمارس الظلم وتهضم الحقوق في جو من الرعب والكتمان حيث يجدون انفسهم تحت وطئة و ضرب جلد الجلادمن دون حول ولا قوة، فعند انتهاء عمر تلك الانظمة التي لا يمكنها إدامة وجودها بسبب ظلمها وجرائمها تجد الانظمة الجديدة بعدها نفسها في مواجهة تحقيق العدل والتغلب على ماتركته الانظمة السابقة من هضم للحقوق و هتك للعروض، فالتعامل مع هذا الموروث في المرحلة الانتقالية هو موضوع مفهوم العدالة الانتقالية، فيمكن تعريف**العدالة الانتقالية** بمجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان .وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات. وليست العدالة الانتقالية نوعًا "خاصًّا" من العدالة، إنّما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع أو قمع الدولة. ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا، تقدّم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة المدنية، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية[١].

كما تشير العدالة الانتقالية الى حقل من النشاط او التحقيق ركز على المجتمعات التي تمتلك ارثا كبيرا من الابادة الجماعية(الجينوسايد) وانتهاكات لحقوق الانسان والجرائم ضد الانسانية وذلك من اجل بناء مجتمع يعيش في سلام واكثر ديموقراطية في المستقبل. [٢]على أثر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، يحقّ للضحايا أن يروا معاقبة المرتكبين ومعرفة الحقيقة والحصول على تعويضات.

ولأنّ الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان لا تؤثّر على الضحايا المباشرين وحسب، بل على المجتمع ككلّ، فمن واجب الدول أن تضمن، بالإضافة إلى الإيفاء بهذه الموجبات، عدم تكرار تلك الانتهاكات، وبذلك واجب خاص يقضي بإصلاح المؤسّسات التي إما كان لها يد في هذه الانتهاكات أو كانت عاجزة عن تفاديها.

وعلى الأرجح أنّ تاريخاً حافلاً بالانتهاكات الجسيمة التي لم تُعالج سيؤدي إلى انقسامات اجتماعية وسيولّد غياب الثقة بين المجموعات وفي مؤسّسات الدولة، فضلاً عن عرقلة الامن والأهداف الإنمائية أو إبطاء تحقيقهما. كما أنّه سيطرح تساؤلات بشأن الالتزام بسيادة القانون وقد يؤول في نهاية المطاف إلى حلقة مفرغة من العنف في أشكال شتّى.

1 Louis Bickford , The Encyclopedia of Genocide and Crimes Against Humanity (Macmillan Reference USA, 2004), vol. 3, pp. 1045-1047..
(Macmillan Reference USA, 2004), vol. 3, pp. 1045-1047..

(٢)Neil. J. Kritz التقدم والتواضع، البحث المتواصل عن العدالة في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، سلسلة دراسات مترجمة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية. www.ICTJ.org

المطلب الثاني

طرق التعامل مع الماضي

فإن الانظمة الجديدة تسلك طرقا مختلفة للتعامل مع الجرائم المرتكبة في ظل الانظمة السابقة والتعامل بالانصاف مع ضحايا تلك الجرائم، حصرها بعض الباحثين بثلاث طرق وهي:

اولا: الجزاء الحازم يعد القصاص الحاسم احدى الطرق المسلوكة لتحقيق العدالة الانتقالية و معاقبة الجرائم الشنيعة في ظل نظام بائد ، فإن المتحررين والمستولين على السلطة يقومون بمعاقبة الطغاة السابقين واجتثاثهم ، حيث تثور الشعب على النظام الذي اذاقه مرارة الجور والإجرام، وتفرض على رموزه عقوبات خارج نطاق المحكمة والقضاء وبذلك تقوم النظام الجديد بالإطاحة بالنظام القديم ، وهناك أدلة أدلة وافرة موجودة في كتب التأريخ تحكي لنا هذه الخاتمة المريعة للعوائل احاكمة من انظمة المثور عليهة برواكفناء العائبلة القيصرية بروسيا والعوائل الأمراء في السلطنة[١]

ثانيا: نسيان الماضي

يعد التناسي طريقا لتحاشي مواضيع الماضي ، لأأنه يحافظ على السلام الاجتماعي، وتقوية النسجام في الوطن ، في الوقت الذي يلي وقت الاضطهاد احدى الجماعات ، يبدو ان النسيان يكون الطريق الوحيد لتجنب السلوك في دوامة الانتقام العنيف، وخاصة في مجتمع لم يصل ال بر الأمان وما زال يعاني آثار ويلات الماضي ، ففي هذه الحالة يبدو ان محاولة ان محاسة المسؤولين عن خلق هذا الماضي يخلق خطر اعادة الحرب الداخلية [٢]

ففي أوروبا بعد الحرب العالمية الاولى ظهر بأن محاولة محاسبة المسؤولين عن الحرب انطوت على خطر شن هجمات جديدة ضد الفاشيين واعوانهم ، الامر الذي كان سيهدد باضعاف الدولة و تمزيق نسيجها الاجتماعي كما ان الامريكيين وراءالحرب الاهلية كانوا يريدون نسيان مسألة الرق التي فرقت بين الشمال والجنوب ، ولكن لنسيان آثار و عواقب وخيمة ايضا ، ربما يؤدي الى خرق الانسجام الجتماعي بشكل لايمكن ردمه من جديد. ومن الممكن ان يكون للسياسيين مشيئة ارادة نسيان الماضي من قبل السياسيين وشطبها تطبيقا لاجندتهم السياسية ، وان لم يكن عندهم خوف من إشعال نار الحرب الاهلية ، فمثلا من الممكن ان السياسيين لايريدون دفع مبالغة مالية كثيرة تعويضا للضحايا ،كما ان النسيان في ازالة مسألة مثيرة للخلاف، في وقت توجد اولويات اكثر خطورا منها في مرحلة انتقال السلطة ، ونتيجة تركيز عل هذه المسائل لاساسية في اعادة هيكلة المجتمع، يتم السكوت عن مناقشة االنزاعات الداخلية التي باتت من الماضي خشية ان تشكل عاملا مؤلما يهدد بتحويل الأنظار عن مسائل اعظم شأنا بالنسبة للنظام الجديد [٣].

---

1 Mark Freeman and Pricilla b., « Truth . Telling : Reconciliation after violent conflit » IDEEA, Stockholm, Swe

(٢) نويل كالهون معضلات العدالة الانتقالية(في التحول من دول شمولية الى دول ديموقراطية ، ترجمة: ضفاف شربا،السبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الاولى ، بيروت، ٢٠١٤.ص١٨.

(٣) المصدر نفسه١٨.

يبدو كذلك ان الدول الشيوعية سابقا كان يمكن ان تتجنب مسألة الانتهاكات التي وقعت في الماضي باعتبارها تفصيلا قليل الاهمية في ضل تقيدات انتقال ثلاثي الابعاد تمر به البلاد – سياسيا و اجتماعيا واقتصاديالكن المدهش في الامر ان نعلم ان هذه المقاربة كانت سائدة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا وخاصة في جمهورية روسيا الاتحادية

الا ان نسيان الماضي قد يخدم مصالح شخصية لرجالات السياسة ممن تلطخت ايديهم باوحاله ، وان كانت تخفى هذه الحيقة بذريعة المصلحة العامة في تنحية الماضي جانبا، ولكن في اغلب الاحوال لايدوم نسيان الماضي ، ربما ياعد ال الوصول الى تسوية سياسية مؤقتة ، ولكن ان سياسيين جدد (من الجيل الجديد)سيظهرون في الساحة السياسية ليطرحوا مسائل كانت تعتبر من المحرمات في الماضي ، كما تتوافر للجيل الجديد من المؤرخين امكانية التدقيق في الجرائم التي وقعت سابقا من مختلف الزوايا وبمرور الزمن يضعف احتمال اللجوء الى استخدام العنف للانتقام مع تقدم الضحايا والجلادين على حد سواء بالسن ويقل معه تاجج مشاعر الغضب في النفوس[١]

ثالثا : نسيان الماضي

بعد سقوط نظام دكتاتوري والانتقال الى نظام ديموقراطي يواجه النظام الجديد تحدي التعامل مع جرائم النظام السابق jتشرع الديموقراطية الجديدة سياسات من إظهار الحق والعدالة كبديل المنهجين السابقين النقيضين اللذين لا يمكن الجمع بينهما (العقاب ونسيان الماضي) ، حيث تقدم هذه المقاربة ما يقوم مقام الانتقام الوحشي و الغياب التام للعدل، وان ذهب بعض الباحثين الى ان هذا الحل لا يمكن تطبيقه في الواقع السياسي متكاملا، الا انه ممكن التطبيق من الناحية السياسية و واجب من الناحية الاخلاقية

ويعتبر حلا لمشاكل الجماهير المضطهدة التي تخرج في مظاهرات ضخمة و تقدم مطالبها في رد حقوقها ومحاسبة المسؤولين فيكون الزمن وقت البدء بإرساء أعمدة العدالة حيث تظهر دعائم الديموقراطية ودعوة المجتمع السياسي الى تحمل مسؤولياته في حكم نفسه بآلياته الجديدة ، لكنها في نفس الوقت تقيد سياسة الحكومة الجديدة بمنعها المعاقبة خارج نطاق القانون وتدين العنف الخالف له ، وتدعو الى مشاركة السياسية للجميع(الخيار الاجتماعي) مع ضمان امساواة في الحقوق وتحقيق القابليات (نهج القدرات) وذلك بالاعتماد على انشاء نظام قائم على سيادة القانون

وقد انشئت خلال التجربة البشرية مجموعة آليات لتحقيق هذا الخيار (العدالة الانتقالية) نقوم ببحثها في المطلب التالي[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩.

(٢) التقرير الختامي لهيئة الانصاف والمصالحة في المغرب(المملكة المغربية: المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، نوفمبر٢٠٠٥.

المطلب الثاني

آليات العدالة الانتقالية

١-تقصي الحقائق:بدأت الأطراف الفاعلة المحلية في عدد متزايد من البلدان في التأكيد على التدابير غير القضائية لتقصي الحقائق التي تأخذ صورة لجان الحقيقة وهي لجان رسمية تقوم بتحقيقات في انماط الانتهاكات التي وقعت في الماضي لوضع سجل تأريخي دقيق لما وقع من الاحداث كما وقع في عدد من البلدان مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية وغواتيمالا وجنوب افريقيا وبيرو وسيراليون ومغرب

ويعتبر إنشاء لجان الحقيقة تحديا كبيرا لأن من شأنها ان تعمل على انشاء اجهزة تحقيق قوية لكشف الحقائق المتعلقة بالعنف الذي ترتكبه جهات تابعة للدولة او جهات غير تابعة لها، فلا بد من التعلم من الماضي من أجل إحداث التغيير اللازم لمنع وقوع الانتهاكات في المستقبل والاعتراف بالضحايا

٢-المحاسبة والقصاص، ملاحظة جنائية للأشخاص الذين انتهكوا حقوق الإنسان في النظام السابق

تعتبر المحاسبة و إقامة العدالة الجنائية عنصرا أساسيا من عناصر التصدي المتكامل للانتهاكات الواسعة النطاق وإذا كان لابد ان ينصب رفع الدعوى عل المتهمين من الافراد فينبغي ان يهدف برامج إقامة الدعوى ايضا على استعادة الكرامة الانسانية للمتضررين واسترداد ثقة الشعب فيسيادة القانون، ولهذا يجب توافر الشروط القانونية للملاحقات القضائية، لاسيّما تلك التي تطال المرتكبين الذين يُعتَبَرون أكثر من يتحمّل المسؤولية.

٣-المصالحة الوطنية: ان تعبير المصالحة الوطني يعود الى الزعيم الفرنسي شارل ديكول وقد استخدمته فيما بعد عل التوالي كل من جورج بومبيدو وفرانسوا ميتران ،وذلك عندا رسخ الاعتقاد عندهما بضرورة تحمل مسؤولية محو ديون وجرائم الماضي التي وقعت تحت الاحتلال او إبان حرب الجزائر. ومن بعدهم نيلسون مانديلا الذي بدأ بالتفاوض عن العفو العام في حين كان لم يزل قابعا في السجن المصالحة السياسية لابد وأن يسبقها توافق سياسي أو اتفاق سياسي والتوافق علي السوابق الوطنية فلكي يكون هناك مصالحة تبدأ مصالحة ثم محاسبة ثم مصالحة تبدو الكثير من الدول اليوم في حاجة ال الدخول في مرحلة جديدة من العدالة الانتقالية وخاصة تلك الدول التي شهدت انتهاكات كبيرة على مستوى حقوق الانسان في الماضي كالعراق .ولذلك تبدو استعادة هذا التراث ممزوجا بالخبرات المتراكمة للمجتمعات وخاصة تلك التي مرت بفترات من النزاع الأهلي او انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان أخلت بثقة المواطن في النظام السياسي والقضائي لبلده إخلالا كاملا وبات أكثر شعورا أن الدولة ذاتها متورطة في ما يعيش فيه[١].

الا انه يبدو ان للمصالحة رافدين: اولهما: رافد فيكري ليبرالي قدمه فلاسفة اللبرال الكلاسيك منهم جان جاك روسو وميل عن التسامح وما احياه فيلسوف العدالة جون راولز في السبعينات الذي ربط بين العدالة والعدالة

(١) ايمان بن عزيزة ، العدالة الانتقالية كيف تتحقق وما هي آلياتها ؟ خبراء وحقوقيون يجيبون ،تونس ، جريدة الشروق متاح على موقع http://www.alchrouk.com/ar/pdf.php?code=5174

التوزيعية.أما الرافد الثاني فهو الدينين فانه مختلف حسب الديانة والمذهب الذي تدين بها الدولة ، ويبو من المهم ذكر ما قام به الرسول(صلى الله عليه وسلم) إبان فتح مكة فيما قام به من عملية العفو الشاملة مصالحة في المجتمع[١].

٤- جبر الضرر، :وهذه مبادرات تدعمها الدولة، وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي؛ وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد تشمل هذه التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية.

إن تعويض الضرر الذي تعترف الحكومات عبره بالأضرار المتكبَّدة وتتّخذ خطوات لمعالجتها. وغالباً ما تتضمّن هذه المبادرات عناصر مادية (كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحيّة على سبيل المثال) فضلاً عن نواحٍ رمزية (كالاعتذار العلني أو إحياء يوم الذكرى. ان الهدف الاساسي لأية سياسة من سياسات التعويض وجبر الضرر هو احقاق العدالة للضحايا ويجب ان يفهم مصطلح العدالة في هذا الصدد بشكل واسع بادماج عناصرالاعتراف بالضحية واعادة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية وإرساء التضامن الاجتماعي، ولكن عند اختيار سياسة التعويضات أو اقرارها يكمن لعدة عوامل أن تؤثر في الاختيارات ومن بينها الموارد الاقتصادية المتوفرة واللتزام السياسي الوطني والدولي وعدد الضحايا من حيث العرق والانتماء الاثني اوالجنسي[٢].

٥- إصلاح المؤسسات :وتستهدف إصلاح المؤسسات التي لعبت دورا في هذه الانتهاكات (غالبا القطاع الأمني والمؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية.. وغيرها)، وإلى جانب تطهير هذه الأجهزة من المسئولين غير الأكفاء والفاسدينِ، غالبا ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية .ويشمل مؤسسات الدولة القمعية على غرار القوى المسلّحة، والشرطة والمحاكم، بغية تفكيك – بالوسائل المناسبة – آلية الانتهاكات البنيوية وتفادي تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب.ويمكن أن تتم هذه الآليات على المستوى الوطني بشكل كامل، أو على المستوى الدولي أو على نحو مختلط أو هجين مثل الترتيبات الخاصة في سيراليون وتيمور الشرقية وكوسوفا إذ يعد إنشاء الاستراتيجيات المختلطة أو الهجينة للعدالة الانتقالية استجابة منطقية للمشكلات التي تواجه الاستراتيجيات ذات الطابع الدولي مثل البعد الجغرافي والانفصال القيمي عن المجتمعات المعنية، ومن ثم فالاستراتيجيات الهجينة من المتوقع أن تكون أكثر قدرة على تحقيق المصالحة الوطنية والسلامالاجتماعي، لاسيما في حال اعتمادها على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية قادرة على استيعاب الاختلافات في روايات الأطراف المختلفة للأعمال العدائية التي تكون هذه المجتمعات قد شهدتها.من ناحية أخرى، لا تعمل آليات ومناهج العدالة الانتقالية بصورة منفصلة عن بعضها البعض إنما تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينها وقد تكون مكملة لبعضها البعض، فمثلا قد يعتبر البعض إن قول

(١) تحسين حمةغريب، مصدر سابق، ص٣٧.

(٢) ياسمين سووكا النظر الى الماضي والعدالة الانتقالية بناء السلام من خلال كشف المسؤوليات ، المجلة الدولية للصليب الاحمر، الجلد ٨٨، العدد ٨٦٢، *يونيو*٢٠٠٦ .

الحقيقة دون تعويضات خطوة بلا معنى، كما إن منح تعويضات مادية دون عمليات مكملة لقول الحقيقة والمكاشفة سيكون بنظر الضحايا محاولة لشراء صمتهم. كما إن تكامل عملية التعويض مع المحاكمات يمكن أن توفر جبرا للأضرار أكثر شمولا مما توفره كل على انفراد. وقد تحتاج التعويضات من جانب آخر إلي دعمها بواسطة الإصلاحات المؤسسية لإعلان الالتزام الرسمي بمراجعة الهياكل التي ساندت أو ارتكبت انتهاكات حقوق الانسان مع الأخذ في الحسبان إن النصب التذكارية غالباً ما تهدف إلي التعويض الرمزي والجبر المعنوي للأضرار[١].

المبحث الثالث

نظرية أمارتيا سين والعدالة الانتقالية

المطلب الأول

نظرية آمارتياسين وآليات العدالة الانتقالية

بحثنا أن نظرية أمارتيا سين تعتبر آخر نظرية في العدالة بعد نظرية جون راولز، وكل نظرية من نظريات العدالة _وإن كان كل نظرية من نظريات العدالة_ لا توصف الحال الموجود في المجتمع(الحقائق الحقيقية)، بل توجَّه هذا الواقع الى ما هو أحسن(الحقائق الاعتبارية)، إذاً أن تطبيق كل نظرية تأتي من عدم رضا تلك النظرية بالواقع وتطلب التغيير في ذلك الواقع . فنظرية أمارتيا سين ليست نظرية تتدخَّلُ في الواقع الاقتصادي بقصد توزيع ما هو موجود فقط، بل هي نظرية لتنمية الاقتصاد ورفعه الى حالة أحسن ومن ثم توزيع ثماره توزيعا عادلاً، ومن ثم هي ليست نظرية توزيعية تسعى وراء المساواة وإن كان مساواة في الفقر. ولهذا أن تلك النظريات لا تهتم بحرية السوق، وهذا هو الوجه الأكبر من انتقاد أمارتيا سين لتلك النظريات فاعتبرها نظريات توزيع الفقر وليست تطوير الاقتصاد وإغناء المجتمع، وأن تلك النظريات لا تعتمد على النمو و الكفاءة الاقتصادية وخلق الفرص الاقتصادية للمواطنين، ومن ثم نظام الحكم في تلك الدول المعتمدة على هذا النوع من النظريات يعتبر نظاما بيروقراطيا مركزيا غير مهتم باختيارات ومشاركات مواطنيها في القرارات التي تتعلق بهم ولهذا أن تلك الدول تهمل الجوانب التي لإرادة الإنسان دور فيها.

ذكرنا أن لنظرية أمارتياسين جانبين، جانب يتعلق بالانسان وجانب يتعلق باختياراته، سواء تلك الاختيارات سياسية أو اقتصادية . فالجانب الأول وهو المعروف بنهج القدرة في تقارير منظمة الإنماء التابعة للامم المتحدة في تقاريرها السنوية حول التنمية البشرية فاهتمَّت بالمؤشِّرات التي تدلُّ على هذا الجانب متمثّلة في مؤشِّرات التعليم والصحة والدخل وإهمال الجانب الثاني المتعلق باختيارات وحرية الانسان في التوجه والتفكير المتمثل بمشاركة الإنسان في القرار حول الموضوعات التي تتعلَّق به. وعلى هذا الأساس رفض أمارتيا سين نظريات العدالة الاجتماعية و ركَّز على نظرية الخيار الاجتماعي التي تهتمُّ بالقرار الجماعي مع مراعات التفضيلات الفردية، فلم تتطرَّق تلك النظريات الى المسائل المتعلقة بالحرية الموضوعية المتعلقة بتعميم المشاركة السياسية الا في التقرير عام ١٩٩٣م ولم تعد اليه ثانية تحت ضغط الانتقادات الموجهة اليها من حكومات الدول النامية واعتبرتها تدخلا في الشؤون الداخلية لتلك الدول[٢]، ولهذا اقتصر

1 K. Kumar, Rebuilding Societies after Civil War, Lynne Rienner Pub., Boulder, CO, 1997,p43

(٢) حامد عمار، مقالات في التنمية البشرية العربية، القاهرة، مكتبة الدار العربية ١٩٩٨ م، ص ٧٠.

في نهج التنمية البشرية الذي تعتبر نظرية أمارتيا سين مرجعها الفكري على نصف تلك النظرية واقتصر تدخل الدولة في التنمية في تطوير التعليم وتحسين الصحة و مؤسساتها وازدياد الدخل والنمو الاقتصادي تاركا الجانب الاختياري لرحمة أنظمة الحكم تحترم مشاركات مواطنيها فيما يتعلق بهم أم لم تحترم، مع أن أهمية الجانب الثاني من وجود الشفافية والحرية السياسية و وجود نظام الحكم الديموقراطي لا تقل عن النصف الأول في التنمية، وإن كانت تلك الدول و لم تتمكن من توفير الجانب الأول في أغلب الأحوال [1]!.

فما يعرف في أكثر البحوث الاقتصادية في الدول النامية او الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية بنهج التنمية البشرية ما هو الا نصف التنمية البشرية والتي تعني بها تنمية شاملة تتركز على قدرات الإنسان في شخص الإنسان من تعليمه و طول عمره مع سلامته الصحية و ازدياد دخله، كما تتركز بنفس الدرجة بجانب الاختيارات والفرص. فلا تقل أهمية ودور الجانب الثاني من الجانب الأول في اي حال من الأحوال إن لم يعل عليه، لأن ما يميز الانسان عن المخلوقات الأخرى ليس ما يمتلكه من مملوكات وغذاء و الصحة الجسمية رغم أهمية هذه المسائل لأن البشرية لم تتمكن من توفيرها لكل أفراد البشرية، وإنما الإنسان يتمايز عن الموجودات الحية الأخرى بأن له إرادة واختيار ويجب أن يحترم ما يختاره وله دليل في اختياره، وبالاعتماد على الجانب الأول أصبح يحتل موضوع التنميةالبشرية مساحة ضيقة من خطط التنمية للدول النامية وأصبح موضوعا سياسيا يهتم به السياسيون ليحصلوا بها على منافعهم و الحفاظ على نمط الحكم الذي يريده النخبة السياسية ومن ثم يصبح الاقتصاد حارسا للسياسة دون أن يقوم بدوره الرئيسي في إيجاد التنمية الشاملة في تلك البلاد

فإذا كان للعدالة الانتقالية أهداف وآليات، وليس الآلية الوحيدة معاقبة المجرمين، بل هناك آليات جبر الضرر وتعويض المتضررين والمصالحة الوطنية كما ذكرنا، والغاية من كل ذلك الوصول الى العدالة ، وبما ان نظرية آمارتيا سين في العدالة نظريات العدالة بل تعتبر آخرما وصل اليه الفكر الإنساني وليس أخيره ، ولهاامتيازات على النظريات الاخرى ، ولكن إمكانيات تلك النظرية هي محدودة ، وهي كأية نظرية أخرى لها مجالات خاصة بها لايمكنها تجاوزها ، ومن ثم علينا تحديد الجوانب والآليات التي من الممكن ان تطبق عليها نظرية العدالة.

بما ان النظرية تتكون من جانبين جانب يتعلق بقدرات الانسان وخاصة الجانب المادي كالدخل وكذلك التعليم والصحة والعمر فإن تعويض المتضررين هي تلك الآلية من العدالة التي يطبق عليها، فإت المتضررين غير انهم كمواطنين يجب ان يتمكنوا بتحقيق قابلياتهم ، ايضا يجب ان يحاول تعويض ما فقدوه من فرص وقدرات ، وذلك انهم بسبب ما نفذ بحقهم تأخروا في تحقيق تلك القابليات ولهذا يتطلب العدالة الانتقالية إعطاء الاولولوية لقابليات هؤلاء. كما ان من مقتضيات الخيار الاجتماعي الجانب الثاني من نظرية أمارتيا سين، وهي تفترض ان تكون الفرد مشاركا في العمليات و القرارات المتعلقة به وهذا معناه المشاركة السياسية وتحقيق المبادئ الديموقراطية وهذا يدخل في آلية لمصالحة الوطنية

(١) صلاح سالم زرنوفة ،مفهوم التنمية البشرية،مجلة رؤى جديدة ،جامعة القاهرة،العدد ٤٠ ديسمبر ١٩٩٨م ، ص٢٤.

وتحقيق الاستقرار واعطاء الفرصة للمطالبة بايجاد امكان ابداء آرائهم و المشاركة في تحقيق ما يريدونه ، ويمكن تحقيق كل ذلك من خلال تكوين نموذج وهذا ما نقوم به في المطلب التالي:

المطلب الثاني

نظرية أمارتيا سين اساس التنمية البشرية

بما ان نظرية امارتيا سين في العدالة تعتبر الاساس الفكري للتنمية البشرية كآخر مقرابة للتنمية بعد مقرابتي التخطيط المركزي والتغيير الهيكلي للاقتصاد، وان أمارتيا سين وصديقه محبوب الحق قاما بتأسيس مؤشرات التنمية البشرية لمنظمة الانماء التابعة للامم المتحدة، فقد تزايد استخدام دليل التنمية البشرية كمؤشِّر مركَّب لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، ولتحديد مراتب الدول وكذلك أقاليمها من حيث درجة التنمية ، ويتكوَّن هذا الدليل من ثلاثة مكوِّنات هي الصحة والتعليم والدخل، ويقاس التقدم في هذه المكوِّنات بالمؤشِّرات التالية : توقُّع الحياة عند الميلاد ، معدل القراءة والكتابة بين البالغين ، المعدل المركَّب لنسب القيد في مراحل التعليم، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وغالبا ما يوصف دليل التنمية البشرية بطريقة خاطئة بأنه مقياس لمستوى المعيشة أو لنوعية الحياة، بينما هو مجرد مؤشِّر مشتق من مصادر عدة يهدف إلى قياس ورصد مستوى التنمية البشرية عند نقطة معينة من الزمن ويستخدم لهذا القياس مؤشِّرات هدفها قياس النتائج وليس تحقيقها، ومن ثم فهو محكوم بالاعتبارات الخاصة بالبيانات المُعتمد عليها في وضع مؤشِّراته [1] .

ونظرا لأنه ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية، ولتنوع مقاييس هذه التنمية وتفاوتها من حيث مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من مجتمع الى آخر، ولأن لكل مقياس من مقاييس التنمية منظوراته التي يتفرَّد بها ، ولأن مؤشَّر دليل التنمية المعتمد من قبل هيئة الأمم المتحدة لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشرى نظرا لمحدوديته ووجوب توسيع مجالاته وتعزيزه بمؤشِّرات أخرى ورغم الإدراك العام بأن دليل التنمية البشرية يلخِّص وضع هذه التنمية في الدولة ومن ثم في أقاليمها إذا ما طبِّق على مستوى هذه الأقاليم إلا أنه لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشري، لأنه دليل محدود في حاجة إلى توسيع مجالاته، وينبغى تعزيزه بمؤشِّرات مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشرية، حتى يمكن باستخدامه تقديم صورة كاملة لما تم إنجازه في مجال هذه التنمية. كما أن التنمية البشرية تهدف أيضا إلى زيادة الناتج الوطني. وإلا عجز المجتمع عن تحقيق كافة الأهداف التي يحرص عليها مخطِّطو التنمية البشرية وواضعي استراتيجياتها، فضلا عن أن التنمية البشرية تهدف على المستوى الجزئي إلى تأمين مستوى مناسب من الدخل للفرد، سواء تم ذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، أو من خلال نظام عادل لتوزيع الثروة، إلا أن تحقيق هذا الهدف بشكل عام مرتبط بزيادة الدخل الوطني!.

---

[1] تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، عدد خاص في الذكرى العشرين الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنميةالبشرية،صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة :لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،ص١٣.

فإذا كانت التنمية البشرية هي توسيع نطاق الخيارات أمام الإنسان وأهم هذه الخيارات هي أن يعيش الإنسان حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يحصل على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعه الحصول على الموارد التي تكفل له مستوى معيشي كريم بالإضافة الى تمتعه بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته، فبإمكاننا استنباط النموذج من هذا المقطع، حيث أن العناصر الأساسية للتنمية من الممكن جمعها في مكوِّنات وهي

أ-تكوين وتطوير القدرات البشرية من مؤسَّسات التعليم والصحة والبيئة، وذلك أنه لايمكن القيام بعملية التنمية بالحفاظ على ما هو موجود حتى لو كان الوضع طبيعيا وليس بالشكل الذي عليه الاقتصاد العراقي ومشاكله الهيكلية العميقة!.

ب- ويكون هذا التطوير والبناء من أجل الانسان ، حيث تكون الأنشطة والعملية الانتاجية بشكل تضمن استمرارية التنمية والتوزيع العادل لثمارها، بحيث يكون لكل شخص دخل يعيش به عيشة كريمة!.

ج-وبما أن الانسان صاحب تفكير واختيار فلا يكفي أن يحضر له الطعام والدخل والخدمات والوظيفة بل يجب أن يحترم اختياراته و حق اشتراكه في الشؤون العامة، وهذا يتعلق بالمسائل السياسية كما تتعلق بالمسائل الاقتصادية، أي وجود الاختيار و تعميم المشاركة السياسية والاقتصادية لجميع أفراد الشعب(١).

فمثلاً إذا حصل شخص على مستوى تعليمي جيد فإنه لايمكنه العيش عيشة يليق بالإنسان إذا حرِّم من مصدر للدخل يمكنه من الحصول على الموارد اللازمة لحياته، وإذا ما توفَّرله التعليم والدخل المناسب لايحس الرفاهية إذا ما حرِّم من فرص المشاركة والإدلاء برأيه فيما يجري حوله، فترتكز تنمية الموارد البشرية على خمسة عناصر هامة متشابكة ومتداخلة، وهي التعليم ، الصحة والتغذية و البيئة ، العمل، الحرية السياسية والاقتصادية، فيرى الباحث أن النموذج المكوَّن ليطبَّق على الاقتصاد العراقي يجب أن يتضمن على هذه العناصر الخمسة، كما نبينها بالشكل التالي:

الشكل رقم(٢)

بناء وتطوير القدرات الإنسانية

(التعليم، الصحة ، البيئة)

↓

الدخل

استمرارية الانتاج والعدالة في التوزيع

↓

حرية الاختيار

الاختيار في الاقتصاد وتعميم المشاركة السياسية

(١) بن صوشة رياض، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة جزائر٢٠٠٤،بحث في اطار دراسة ماجستير إدارة الأعمال،جامعة الجزائر،٢٠٠٥م ،ص٨.

ويرى الباحث أن النموذج المعرض ضمن الشكل أعلاه يلائم الاقتصاد العراقي ويحِلُّ مشاكله ، ولكن بشرط أن لا يقتصر على الأحوال الفردية بل ينظر بها الى الدولة ومؤسَّساتها العامة.وأن النموذج يتضمن كل المحاور التي ذكرها أمارتيا سين، المحاور التي يؤثِّر بعضها على البعض فتشكِّل معا نموذجاً متكاملا ، وهي الحريات الاقتصادية و الحريات الاجتماعية و توفير الشفافية و الحرية الأمنية كماذكرنا!.

-التعليم،التعليم هو أساس التنمية بأكملها، فالتعليم مقياس حساس لمدى تحسين أحوال المعيشة ، ففي الأربعين السنة الأخيرة تضاعف معدلات محو أمية الكبار في البلاد النامية (من ٣٠% الى ٦٠%)، والمشكلة أن النسبة المتبقية ٤٠% تكون أشد أجزاء الأمية صعوبة في القضاء عليها،[١].

-الصحة،مازال متوسط العمر في البلاد النامية _وأكثرها تعيش في مرحلة العدالة الانتقالية _ تقل من مستوى العمر في الدول المتقدمة وهي(٧٦)سنة ،كما أن سوء التغذية يؤدي الى تدهور الصحة ويعتبر تهديدا دائما لحياة الملايين من البشر في البلاد النامية[٢]!.

-البيئة، تحسين البيئة هو أساس آخر من أسس التنمية البشرية وهو يتضمن إسكان صحي مناسب وبيئة طبيعية تتحمل سكان العالم واليوم ثلث مسطحات الأراضي في العالم مهدَّد بنوع من أنواع التصحر، والبيئة عراقية يهددها التلوُّث والتصحُّر نتيجة الحروب المتتالية وإمطار آلاف الأطنان من الأصلحة على انهار المياه والأراضي الزراعية العراقية.

-العمل، إن ازدياد والتصاعد المتنامي في مدن و أرياف الدول النامية يطلب منهم أكثر من (٧٠٠) مليون فرصة عمل، فالعمل ليس فقط وسيلة العيش للإنسان بل هو وسيلة لتنمية مواهب البشر وطاقاتهم على الوجه الأكمل وللتفاعل مع المجتمع وللتعاون مع أفراده ولاكتشاف قدراتهم الذاتية بالكامل.

-الحرية السياسية والاقتصادية:

من الواجب أن يكون للناس آراء ديموقراطية في التنمية. فأحيانا تتبنى الخطط الوطنية أهدافا جديرة بالثناء في التنمية البشرية، غير أن هذه الخطط تصاب بالإحباط بطبيعة الحال عندما يحرم المستفيدون منها من إبداء آرائهم في التخطيط الحقيقي وفي التطبيق، كما يجب أن يحظى الإنسان بالحرية الاقتصادية ليسهم في تنمية تلك الحرية التي تسمح لهم بإدارة أعمالهم بأنفسهم، والقطاع الخاص إدارة قوية للتنمية فهو قادر على بعث الحرية والقدرة الخلاقة والموهبة لدى الأفراد في كل مكان في العالم!.

ومتى تمكن الأفراد من توسيع الفرص و الخيارات أمامهم، بالطبع يكون ذلك من خلال مشاركة الدولة الإنمائية النشيطة من خلال سياساتها الاقتصادية وخططها العملية و تشريعاتها المصيبة، أمكن القول أن التنمية البشرية حققت أهدافها. فالمهم هو نوعية الحياة التي يعيشها الأفراد وليس ما بحوزتهم من سلع وخدمات، وهذا هو جوهر نظرية أمارتيا سين في العدالة التي يمكن إنشاء نموذج خاص منها بكل بلد، ومن ثم سنطبق النموذج المقترح في هذا

(١) المصدر نفسه،ص٩.

(٢) منال طلعت محمود، مصدر سابق، ص١٤٧.

المطلب على الدول التي تجاوزت مرحلة انتهاكات حقوق الانسان والإضرار الجسيمة بالمواطنين وهي الآن أمام اختيار صعب في العدالة الانتقالية!.

المطلب الثالث

علاقة القانون بتلك المجالات

أشرنا سابقا أنه لايمكن لمجالات التنمية البشرية الوجود و البقاء والاستمرار ما لم تؤطَّر بالقانون و تضمن بالقواعد القانونية ، فإن للقواعد القانونية مصادر موضوعية سياسية واقتصادية واجتماعية لها تأثيرها على تلك القواعد، كما أن القواعد القانونية لها تاثيرها وتوجّه تلك المصادر والمجالات. وخاصة إذا كانت تلك القواعد قواعد مالية تتعلق بالأموال العامة تلائم واقع تلك الأموال إيرادا وإنفاقا بما لتلك القواعد من قوة إلزامية. كما أن الدولة عليها أن لا تقتصر على الاصلاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي الناجح، بل يجب أن يكون هذا النمو مشفوعا بعملية إصلاح مؤسسي تضمن الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية وهو ما يطلق عليه الإطار المؤسَّسي للتنمية أو المؤسسات الاقتصادية للتنمية[١]، ومن تلك المؤسَّسات المؤسَّسة التشريعية والقضائية كما ذهب أمارتيا سين وحتى تتحقَّق التنمية البشرية ونظرية العدالة المقارنة فإن كلاً من المؤسسات القانونية والأخلاق يجب أن تحفظ استقلاليتها، بمعنى أن لا يتنازل القانون والأخلاق للمؤسَّسة السياسية حتى يمكنها أن تراقب السلطة السياسية من أجل تحقيق التنمية، وإذا كانت الديموقراطية هي تدخل ضمن المجالات المهمة في المشروع التنموي المبنيّ على نهج القدرات والتنمية البشرية، فإن قاعدة الفصل بين السلطات واستقلال السلطة التشريعية من مبادئ الديموقراطية، وهذا يدل على تأثير التشريع، وخاصة التشريع المالي في تحقيق النموذج الاقتصادي المقترح بناءا على نظرية أمارتيا سين[٢]!.

إن كانت القوانين التي لها علاقة بالمجالات المحدَّدة في النموذج هي كثيرة ومتنوِّعة بشكل من غير الممكن البحث عنها جميعا إلا أننا سنركِّز على القوانين والتشريعات التي لها دور أساسي وترتبط مباشرة بالمجالات المذكورة، وذلك مع مراعات وضع الاقتصاد العراقي، فيرى الباحث أن القوانين المتعلقة بالمجالات الخمسة هي:

أما القوانين المتعلقة بالمجالين المرتبطين ببناء القدرات وهما مجالا الصحة والتعليم من حيث علاقتهما بالنظرية وتطوير القدرات هي الدستور والميزانية العامة للدولة. أما فيما يتعلق بازدياد الدخل واستمرار النمو الاقتصادي فيجب التركيز على السياسة الاقتصادية للدولة بكل ركنيها السياسة المالية والسياسة النقدية. أما ما يتعلق بازدياد الفرص الاقتصادية فتتعلق بتغيير نظام الاقتصاد الريعي الذي أخذ المبادرة والفرصة والاختيار من المواطن العادي وجعلت السلطة السياسية الجهة الآمرة في كل شيء ويتعلَّق هذه المسألة بالدستور والموازنة العامة بالقوانين المتعلقة بإعادة توزيع الدخل وخلق الفرص الاقتصادية كقوانين الضريبة والاستثمار، أما الحرية الموضوعية السياسية فإنها تتعلق بالقوانين التي تحدِّد نوعية النظام السياسي كالدستور. إن النموذج المقترح لخطة التنمية و والتقدم الاقتصادي يجب أن يكون نموذج تشابكي

(١) المصدر نفسه،ص٦.

(٢) المصدر نفسه ،ص٧.

يستوعب كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، و يجب أن لا تعتمد فيها على مؤشِّر واحد وأن تكون المؤشِّرات متعددة و مركّبة ترصد جميع مجالات حياة المجتمع العراقي ولا تقتصر على المؤشِّرات الاجتماعية ولا المؤشِّرات الاقتصادية حيث من إبداعات نظرية أمارتيا سين في العدالة، أنها لم تهمل المؤشِّرات الاقتصادية كالمؤشِّرات التي تدلُّ على زيادة الدخل والناتج الوطني. كما أنها تعتمد على المؤشِّرات الاجتماعية التي تدلُّ على المجالات الاجتماعية كمؤشِّرات مجال التعليم والصحة. كما أنها تعتمد على مؤشرات متعلقة بزيادة الحرية الموضوعية والخيار الاجتماعي واتِّخاذ القرارات الجماعية وتساوي الفرص، غير أن هذه المجالات مجتمعة تخدم عملية تنمية.

الخاتمة

من خلال ما سلف من الفصول والمباحث توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- إن نظرية أمارتيا سين فى العدالة تعتبر آخر محاولات البشر فى سبيل كشف حقيقة مفهوم مهم كالعدالة وان لم تكن أخيرتها، وتعتبر أهم النظريات التى اعتمد عليها لحل كثير من مشاكل الانسان المتعلقة بذلك المفهوم(ومنها العدالة التطبيقية)، وأن صاحبها يعتبر آخر فيلسوف غير غربي يحاول البحث عن مفهوم كونى كالعدالة.

٢- إن لنظرية أمارتيا سين في العدالة جانبان أولهما من إبداعه والثاني يعتبر أمارتيا سين مطوِّرا له: أولهما هو نهج القدرة الذي تبنته منظمة الانماء وكثير من الدول لتقييم تنمية وتطوير تنمية الدول. وأن نهج القدرة هو قدرة الأشخاص على أن يعيشوا حيواتهم التي لهم دليل في اختيارها وتقديرها.

كما أن الجانب الثاني وهو نظرية الخيار الاجتماعي تعتبر آلية ربط القرار والخيار الاجتماعي والتفضيلات الفردية باستعمال منهج رياضي.

٣- من ثمَّ يكون لتطبيق النظرية جانبان: جانب يتعلق بما يخدم الانسان كالتعليم والصحة والدخل ، وجانب يتعلَّق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به وهذا الجانب يتعلق بمشاركة الإنسان في العملية التنموية واحترام آرائه، ومن هنا تظهر أهمية مسألة كحقوق الإنسان والديموقراطية في التنمية الاقتصادية.

٤- إن إحدى خصائص نظرية أمارتيا سين في العدالة ورغم قابلية تطبيقها العملي فإنها لاتعطينا نموذجا واحدا يحتذى به في جميع الدول، لأن فيها التنوع ورعاية حال وخصوصيات كل مجتمع ودولة، ولهذا من الممكن أن النموذج المطبّق في دولة يختلف عن نموذج دولة أخرى، ولكن هذا ليس معناه أنه لا توجد مسائل عامة وخطوط عريضة يعتمد عليها في كل النماذج. ففي التنمية مثلا فإن النظرية تطلب التنمية و تعتمد على حرية وقابلية الإنسان في المركز(التنمية للبشر) وبمشاركة الانسان نفسه(والتنمية بالبشر) ، ولهذا يكون لتطبيق النظرية جانبان: جانب يتعلق بما يخدم الإنسان كالتعليم والصحة والدخل ، وجانب يتعلَّق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به وهذا الجانب يتعلق بمشاركة الإنسان في العملية التنموية واحترام آرائه. ومن هنا تظهر أهمية مسألة

كحقوق الإنسان والديموقراطية في التنمية، ومن ثم أن نهج القدرة ليس أكثر أهمية من الخيار الاجتماعي، ولكن وإن كانت النظرية تتكون من هذين الجانبين ولكنهما ليسا مستقلين فيتأثَّر كل واحد منهما من الآخر. ويرى الباحث بأن هذا هو أظهر نقص في المؤشرات المعتمدة من قبل منظمة الإنماء. لأن كلا من المؤشِّرات الثلاث وهي: مستوى التعليم ، والصحة وطول العمر المرتقب اثناء الولادة، و مستوى الدخل الحقيقي رغم أهمية كل من تلك المؤشِّرات، فإنها تتعلق بالجانب الأول ولا تتعلق أي منها بالجانب الثاني أقصد المشاركة واحترام اختيار الإنسان والديموقراطية والخيار الاجتماعي.

٦- حاول الباحث تكوين نموذج مكوّ ّ َن من كل الجانبين للنظرية ليطبَّق على العدالة الانتقالية

٨- إن النموذج المقترح للعدالة الانتقالية يجب أن يكون نموذج تشابكي يستوعب كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، و يجب أن لا تعتمد فيها على مؤشِّر واحد وأن تكون المؤشِّرات متعددة و مركّبة ترصد جميع مجالات حياة المجتمع ولا تقتصر على المؤشِّرات الاجتماعية ولا المؤشِّرات الاقتصادية حيث من إبداعات نظرية أمارتيا سين في العدالة، أنها لم تهمل المؤشِّرات الاقتصادية كالمؤشِّرات التي تدلُّ على زيادة الدخل والناتج الوطني. كما أنها تعتمد على المؤشِّرات الاجتماعية التي تدلُّ على المجالات الاجتماعية كمؤشِّرات مجال التعليم والصحة. كما أنها تعتمد على مؤشرات متعلقة بزيادة الحرية الموضوعية والخيار الاجتماعي واتِّخاذ القرارات الجماعية وتساوي الفرص، غير أن هذه المجالات مجتمعة تخدم العملية الانتقالية الى نظام ديموقراطي.

٩-لا يمكن للمجالات الخمسة الوجود و الظهور في أرض الواقع ما لم يكن لها إطار قانوني تتجلى فيها، بل أن وجودها متعلق بهذا الإطار، وخاصة التشريعات المالية وذلك لتعلق القانون بالاقتصاد وحاجة التنمية الى المال، وكذلك أهمية المؤسسات العامة في العدالة والتنمية البشرية، والتشريعات التي لها علاقة بكلا جانبي نظرية العدالة لأمارتيا سين كثيرة لأن تلك النظرية لاتعتمد على المسائل المادية بل يهمُّها الحرية والفرص والاختيارات للإنسان.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية..

١- إمام، زكريا بشير ، مفهوم العدالة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، دار روائع مجدلاوي، عمان أردن، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ -٢٠٠٣م.

٢- الحسني، عبد المنعم ، الآثار السلبية للفساد على التنمية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧.

٣- حمه غريب، تحسين ، (جون راولز فيلسوف العدالة) نظريته في العدالة ونتائج تطبيقها على القانون (القانون الدولي نموذجا)،رؤشنبير للنشر والتوزيع، سليمانية، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م.

٤- خدوري، د. مجيد، مفهوم العدل في الإسلام، ترجمة: دار الحصاد للنشر و التوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٥- حودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، ١٩٨٣م.
٦- راولز، جون ، العدالة كالانصاف(إعادة صياغة) ترجمة:حيدر حاج اسماعيل، النمظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م.
٧- زويلف، د. مهدي حسن ، إدارة الأفراد في منظور كمي و العلاقات الإنسانية الطبعة الأولى ، عمان ، دار مجدولاوي ، ١٩٩٩م.
٨- سن أمارتيا ،فكرة العدالة، ت: مازن جندلي،الدار العربية للعلوم ناشرون/ترجم مؤسسةبن راشد آلمكتوم،الطبعة الاولى، ١٤٣١هـ_٢٠١٠م.
٩- سن أمارتيا ، في الأخلاق والاقتصاد، ت: نادر إدريس التل،دار الكتاب الحديث، عمان،٢٠٠٩م.
١٠- علام، أ.د سعد طه أ.د.فريد أحمد،عبدالعال،اقتصاديات التنمية البشرية،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،٢٠١٢م.
١١- عمار، حامد – مقالات في التنمية البشرية العربية – القاهرة – القاهرة مكتبة الدار العربية ١٩٩٨م.
١٢- مجموعة باحثين، النفط والاستبداد(الاقتصاد الريعي للدولة الريعية، ، تحرير حسين بن حمزة ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد–أربيل– بيروت، الطبعة الاولى،٢٠٠٧م.
١٣- مصطفى، عدنان ياسين ، التنمية البشرية المستدامة وتطوير فكرة الحكم الصالح، مجلة الحكمة، العدد(٤٢) (بيت الحكمة) بغداد، ٢٠٠٦.
١٤- عمرو محي الدين،التخلف والتنمية، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٧٥م.
١٥- مير محمود معتوق، النظرية و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ١٩٨٩م.
١٦- مهدي، كامل عباس ، سياسات الاحتلال الاقتصادي نظرة نقدية، ندوة احتلال العراق، مركز دراساتالوحدة العربية، بيروت عام ٢٠٠٤م.
١٧- طلعت محمود منال، مفهوم تنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ٢٠٠٣م.
١٨- يوكول هوانج وبيترنيكولاس،" التكاليف الاجتماعية للتكييف ،"التمويل والتنمية، مج 24 ، العدد2 ، واشنطن، ١٩٨٧م.
١٩- inicos Alexcall ،المساوات،ت:نادر إدريس التل دار الكتاب الحديث،للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى،٢٠٠٩م
٢٠- نويل كالهون معضلات العدالة النتقالية(في التحول من دول شمولية الى دول ديموقراطية ، ترجمة: ضفاف شربا،السبكة العربية للأبحاث والنشرن الطبعة الاولى ، بيروت، ٢٠١٤.ص١٨
٢١- ياسمين سووكا، النظر الى الماضي والعدالة الانتقالية، بناء السلام من خلال كشف المسؤوليات ، المجلة الدولية للصليب الاحمر، الجلد ٨٨، العدد ٨٦٢، يونيو٢٠٠٦ .

باللغة الأنجليزية.

22- Alasdair MacIntyre، Who's Justice? Which Rationality? (Notre Dame)Press1988)
23- Adam Smith,Thevtheory of Moral Sentiments(1759,1790); republished and edited by DD.Raphael and A.LMacfie(Oxford Carendon Press,1976), Thoma Schelling, Choice and Consequence(combrige,am;Harvard University Press,1984),Chapter 3.
24- Andutopia، Black Well، ''Nozick Robert Anarchy state" 1974.
25- Barry Brian، Theories of justice، Harvester-Wheatshet، 1989.
26- Bebbington,A,(Capitals and Capabilities:a Framework for Analyzing Peasant Viability, Rural livelilihoods and poverty,word Development,27(12)2021_2044.
27- Boynton, Robert S. *The New York Times Magazine.* Who Needs Philosophy? A Profile of Martha Nussbaum. And Martha Nussbaum. 2011. *Creating Capabilities: The Human Development Approach* (Harvard University Press).
28- Cohen,G.A (Amartya ,Sens unquality world.new Left review.1994.
29- Brandt, R. (1959) ethical theory: the problems of normative and critical ethics, Englewood cliffs, N. J.
30- Bentham, j. (1996) an introduction to the principles of morals and legislation (eds) by J. H burns and H.L.A hart, (Oxford: Oxford University press).
31- Buckle, s. (1991), natural law, in peter singer (ed) a companion to ethics (oxford: Blackwell publishers).
32- Crickbernard، on justice new statesman، number5، may1974.
33- Cample Tom، justice، Macmilan Education، 1988.
34- Daniels Norman (editor)، Reading rawls، Stanford University press، 1989.
35- Daniel Cohen, Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination, European Economic Rivew, n33, 1989.
36- Dwokin Ronald، Taking Rights Seriously، Harvard University press، 1979
37- Elizabeth Anderson.. "What Is the Point of Equality?" *Ethics* 109 (2): 1999.
38- Feinbergk Joel, Coleman, jules(ed): philosophy of law, 6 thed, printed in u.s.a 1999.
39- Fridrich, Carl Joachim: the philosophy of law in historical prespective, Chicago, the university press, 1964.
40- Hazem Bablawi,The Rientier states in the Arab World, Hazem Bablawi,and Giacomo Luciani,eds,The Rentier state (New York; Croom Helm,1987)
41- Ian, brownli(ed): basic documents in international law, Clarendon press, oxford, 1995.
42- Ingrid Robeyns. 2003. "Sen's Capability Approach and Gender Inequality: selecting relevant capabilities." *Feminist Economics* 9 (2):
43- International covenant of economic, social and cultural rights (1966), in H.R: A compilation of international instruments.
44- John M. Alexander. *Capabilities and Social Justic*. Ashgate Publishing, Ltd,2008.
45- Keith Griffin & Terry McKINLEY: Towards A Human Development
46- John rawls، "the law of peoples"، Harvard university press، fifth printing 2000.
47- K. Kumar, Rebuilding Societies after Civil War, Lynne Rienner Pub., Boulder, CO, 1997,p43
48- Sandel Michael، liberalism and the limits of justice، Cambridgs University press، 1982.
49- Sen Amartya, Commodities and Capabilities, Amsterdam, North Holland, 1985.
50- Sen Amartya ،Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory, Philosophy and Public Affairs, 6 (1976–7).
51- Sen, Amartya,Equality of What?in Choice,welfare and Measuurement
52- (Oxford:Blackwell) and Cambridge,Mass,MIT,Press (1982)
53- Sen amartya ,The possibility of social choice, Nobel lecture December 1999, Retrieved 11 March 2013.and Sen, Amartya collective choice and Sochial welfare, San Francico,Holden-day,1970.
54- Sen, Amartya, *Development as Freedom*, Oxford, Oxford University Press, 1999
55- Amartya Sen,"Capabilities, Lists, and Public Reason: Continuing the Conversation," *Feminist Economics* 10, no. 3: 2004.
56- Sen, Amartya Poverty and Famines,Oxford University press, Newdelhi,1999.
57- Sen, Amartya,Equality of What?in Choice,welfare and Measuurement(Oxford:Blackwell) and Cambridge,Mass,MIT,Press (1982
58- Sen Amartya collective choice and Sochial welfare, San Francico,Holden-day,1970.
59- Sen, Amartya K., *Choice, Welfare and Measurement*, Oxford, Basil Blackwell, 1982
60- Sen Amartya و*The Idea of Justice*, Harvard University Press & LondonAllen Lane,2009.